

الحرب على غزوة

2

الحرب على غزة ج2
تأليف: بديعة النعيمي
تصميم الغلاف: دائرة الإنتاج، دار الفينيق للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى: عمان، 2024
الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر تبتناها دار الفينيق للنشر
والتوزيع
جميع الحقوق محفوظة ©

دار الفينيق للنشر والتوزيع
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: +962 79 96 19 096 - 78 15 55 497
Email: phoenix.pub@hotmail.com
www.phoenix-pub.com



رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2024/8/4543)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:	
عنوان الكتاب	الحرب على غزة
تأليف	النعيمي، بديعة علي حسن
بيانات النشر	عمان، دار الفينيق للنشر والتوزيع، 2024
الوصف المادي	24 اصفحة
رقم التصنيف	306.2
الواصفات	/المقابلات العربية//القضية الفلسطينية//علم الاجتماع السياسي//
قطاع غزة	
الطبعة	الطبعة الأولى
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفة ولا يعبر هذا المصنف عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.	

رقم الترميز الدولي: 978-9923-45-110-6

مقالات

بإيعاز النعيمي

الحرب على غزة

2



الهيئة
للتنوير والنور

2024

تقديم

في كتابها «الحرب على غزة»، الجزء الثاني، تكسر الاديبة بدیعة النعیمی الصورة النمطیة للكتابة حیث نجد تحولاً على مستوى البناء الفني والدلالي لدى الكاتبة في كتابها -الحرب على غزة- وبالأجزاء 1-2، وهو ما يفسر وعيها بالأساليب الكتابة النقدية وبمقومات الكتابة المعاصرة، خاصة على مستوى البناء الفني والأسلوب، في تحليل الأوضاع العربية والدولية وراهن بينة الخطاب - سياسيا واجتماعيا وثقافيا جمعت هذه المقالات بين جدّة البناء وثناء الدلالة، فقد شكّلت نقلة نوعیة في توليد الدلالات الفكرية، ما جعل تلك المقالات تمثّل نموذجا جديدا على مستوى الإعلام الموجه والنقدي، وهو ما يعني أنّ الكاتبة كانت تتحت نصّها النقدي بين سياق المجتمع والانفتاح على التاريخ في بناءة قرائية لها خصوصيتها وأسلوبها ولغتها. وهذا ما میز اسلوب الكاتبة في نشدانها للحدّاث والمغايرة، فنجد توظيف العديد من التقنيات سواء في توسّلها بالجرأة في الكتابة والبوح، أو في ارتیاد الحديث عن التابو والمسكوت عنه، وانفتاحها على المفاير والمختلف نحو التجديد والتجاوز. وأمّا عن الثيمات التي تناولتها في تلك المقالات، فقد تتوّعت وتشظّت بين التاريخ والذاكرة السياسية من حیث تنوع واختلاف مصدر القرار، اذن الكتاب وما فيه هو فضاء بوح قائم على الإيجاز والتكثيف ودقّة العبارة كافیة للتعبير عمّا يختلج بداخل الكاتبة من قضايا حساسة اتجاها ما يدور في المنطفة العربية من رسم سيناريوهات قاتمة للعالم الثالث - للعرب وللفلسطينيين، هذا التحليل قائم على التجربة والحكمة وبالتالي رسم الأهداف والتصوّرات لها..

معلنة عن تعرية ما يحصل من مآسي شعب يتمسك بحقه في الإرادة الحياتية الذي يسعى للحرية والمستقبل أفضل، وهنا نتكشف مضمون المقالات وعن طبيعة الصراع من أجل المستقبل، والعودة الى الوطن بما يستحقه الشعب الفلسطيني من حقوق وكرامة يستحقها أي إنسان، لا سيما وأن الوضع العربي الراهن يمر بأزمة سياسية كبيرة من مثل ما طرح من قبل ولا يزال مطروحا بقوة؛ وهو سؤال الهوية، والذي نشهد حوله الكثير من المناقشات الساعية لتفكيك ماهية العرب وأين هم وإلى أين ستكون وجهتهم، ورغم أن هذه النقاشات لم تحسم نتيجتها إلا أن الإجابات النهائية سيمليها العقل الجمعي سواء اتفقنا أو اختلفنا مع هذه النتيجة، لذا فإن الخراب العربي الراهن كان متوقعا، وتحدث كثيرون عنه قبل سنوات من وقوعه، ولأن الأنظمة السابقة كانت لا ترغب في سماع رأي مخالف لها، فقد وقعت الواقعة، وضح هذا التأثير في الأزمات السياسية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وباتت القدرة على فعل شيء من أصعب ما يكون، وكان ذلك بفعل الانقطاع التاريخي الذي وقعت فيه هذه المنطقة بفعل سياسات من كان يحكمها، والعالم يشاهد ويعرف ذلك.

نعود الى الكتاب وما فيه أقول بأن المقالات تتميز إجمالاً بنظرة متنوعة عند تناول المسألة الفلسطينية ابتداء من بداية من نكبة 1948، حين تم تهجير الشعب الفلسطيني من بيوتهم الى الشتات، حيث تتكئ الكاتبة في تدوين تلك المقالات على الحدث الفعلي بذاكرة فريدة تعتنى بالتفاصيل الصغيرة ووقائع حية عن تاريخ القضية الفلسطينية وآخر فصولها الحرب على غزة، لتبرز وحشية هذه الحرب. تحليلاً فريداً للسياق السوسيوثقافي، تميّزت بالاتجاه الواقعي والمنطقي وطرح قضايا تتعلق بالحرية حيث تراوح بمهارة بين التاريخ والذاكرة السياسية لتتسنى نوعاً من الحوار مع القارئ. حيث الوعي بالكلمة ذاتها مرتبطة بوطن ليس مفقوداً

وانما حاضرا في الوجدان ، وقد انتهجت كاتبها رسائل جريئة
تعري الكيان الغاصب وتتبض بمستوى إنساني لا حدود له.

عقيل هاشم - العراق

علمونا يا أهل غزة

قام العدو بمصادرة مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية أثناء الحرب على غزة بعد تدمير المباني على الحدود الشرقية والشمالية من القطاع تدميرا ممنهجا يهدف إلى إقامة «منطقة عازلة» مستقبلية على السياج مع غزة في اليوم التالي للحرب 2023 - 2024. وقد تذرع جيش الاحتلال بأن ما حصل من هدم وتدمير ليس أكثر من «أعراض جانبية» تحصل في أغلب الحروب. وقد كذبت الدولة وكذب جيشها في هذه الذريعة حيث أن خطة المنطقة العازلة لها نية مسبقة حيث صرحت بأنها ستصادر 60 كلم مربع من مساحة القطاع التي تبلغ 360 كم مربع، وأن هذه الخطة لن تشمل محور فيلادلفيا على حسب ما ادعت. والجدير بالذكر أن الهدف من إقامة مثل هذه المناطق في الحروب حماية المدنيين.

إلا أن الوضع مع دولة ظالمة ومستعمرة كدولة الاحتلال هو محاولة لاستخدام القوة العسكرية القانونية بهدف تحقيق أهداف سياسية وأمنية.

ومن هنا فإن الخطة تشمل أكثر من مجرد إقامة منطقة عازلة الهدف منها ضمان حماية حدود الدولة «الأمن» أي البقرة المقدسة التي كنت قد تناولتها في مقال سابق، بالإضافة إلى منع تكرار حدوث 7 أكتوبر. فهي تشمل تدمير حماس والخروج بقطاع منزوع السلاح والقضاء على ما تسميه دولة الاحتلال «تطرف» داخل القطاع وعدم السماح لأي فلسطيني من الدخول إليها.

وقد صرح وزير الخارجية «إيلي كوهين» بذلك حيث قال «في نهاية هذه الحرب لن تظل حماس موجودة في غزة فحسب بل ستخفف أيضا مساحة غزة».

وبالرغم من موقف الولايات المتحدة المعارض لتقليص حجم الأراضي الفلسطينية بعد الحرب، إلا أننا بتنا متأكدين أنها تكذب وأنها هي التي تدفع بحكومة الاحتلال لتوسيع رقعتها كون هذه الدولة قاعدة لها في قلب الشرق الأوسط.

فدولة الاحتلال لا تخجل من نهش الأراضي الفلسطينية ولا تشبع منها لأنها تعلم أن الولايات المتحدة التي ساندها منذ وعد بلفور لن تتركها كحليف وقاعدة، هناك أيضا من يساندها في عملية النهش وهي الأنظمة العربية التي كان لها دورا بارزا ومهما في هذه الحرب. والشمس التي لن يغطيها غربال الكذب هي الحقيقة المرة بأنها كانت شريكة في عمليات الإبادة والتجويد لشعبنا في غزة ويجب محاسبتها لهذا الدور المخزي لا من قبل المحاكم الدولية لأنها صهيونية إنما الحساب لا بد أن يأتي من طرف الشعوب.

لا بد من قيام عهد جديد خالٍ من المطبوعين والمتواطئين. هذا العهد لن ينتفض ما لم تنتفض الشعوب من أسفل رماد الخذلان، في طوفان مشرف يقتلع العروش والكراسي التي جثمت على صدورنا عقود كثيرة، أضاعت الكرامة عندما فرطوا بفلسطين وباعوها بثمن بخس.

فعلمونا يا أهل غزة كيف تُنتزع الحرية انتزاعا.. علمينا يا مقاومتنا المباركة كيف نستعيد الكرامة. كيف نذهب للموت دون أن يأتي إلينا..

علمونا وعلمونا أن لا نصر دون دماء ولا شهادة دون إيمان ولا عودة للأرض دون تضحيات.

المارد الذي يورق نتياهو

من المعروف بأن بنيامين نتياهو خاض في غزة خمس حروب، لم يحقق من خلالها هدفا واحدا من أهدافه. بدءا من حرب 2006 والتي أطلق عليها جيش الاحتلال «أمطار الصيف» وكان الهدف منها فك أسر الجندي «جلعاد شاليط» الذي اختطفته كتائب القسام في عملية نوعية. غير أن أمطار صيفهم تبخرت على رمال غزة ولم يُحرر شاليط. إلا بعد أن مرّغت المقاومة الفلسطينية أنف الاحتلال لخمس سنوات من المفاوضات مقابل 1027 أسير فلسطيني. وكان ما أرادت المقاومة. أما «رصاصهم المصبوب» عام 2008 - 2009 التي قامت بهدف وضع حد لصواريخ المقاومة فقد ابتلغته أرض غزة، ولم تتوقف الصواريخ.

و«عمود السحاب» 2012 الذي كان هدفها القضاء على قدرات المقاومة الفلسطينية، بددته شمس المقاومة قبل أن يحقق هدف سحقها. ثم جاء 2014 وجاءت الحرب التي أطلق عليها جيش الاحتلال «الجرف الصامد» لنفس السبب وهو سحق القدرة الصاروخية للمقاومة لكنه لم يصمد فانهار وابتلعه بحر غزة. وحرب 2019 و2021 كلها حروب دموية لم يحقق خلالها جيش الاحتلال سوى ارتكاب المجازر بحق البشر والحيوان والحجر. فسلسلة الحروب السابقة أضف إليها الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وإقامة الطقوس التلمودية، والمناداة بهدمه، وكل الانتهاكات والعنصرية أوصلت إلى 7 أكتوبر المجيد وكانت من إفرازاتها التي لا كان لا بدّ منها. وقد أذاقت 7 أكتوبر وما بعدها جيش الاحتلال بل ودولته الولايات والخسائر وانقلاب الموازين التي كانت قبل ذلك ترجح لصالحها.

فغزة كانت وستبقى الموت الأكد لهم، لا ذلك النصر الذي يتفاخر به نتياهو. واليوم بهدف التغطية على خسارته في شمال القطاع نجده يخطط لدخول رفح بهدف القضاء على ألية المقاومة الفلسطينية كما يزعم وكما يمليه عليه خياله وأحلامه، متجاهلا التحذيرات الدولية من نتائج الهجوم. لأنه في الحقيقة لن يحقق سوى المزيد من المجازر، حيث يتواجد في رفح أكثر من مليون إنسان.

وقد صرح هذا النتن بأنه سيوفر ممرا آمنا للسكان المدنيين قبل البدء بعملية الهجوم. وهنا ادعى مسؤول كبير في إدارة بايدن أن هناك انقساما متزايدا بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال خاصة بشأن مخطط الهجوم على رفح!!!

غير أننا بتنا نشك أن الولايات المتحدة ودولة الاحتلال ليستا على خط ونهج واحد. فالحرب اليوم باتت حبلى بسلسلة حروب، لكن السؤال بعد فشل الجيش في الشمال، هل ستصدق أقوال بنيامين نتياهو في الدخول إلى رفح؟ وهل ستمخض الولادة عن حرب صحيحة البدن أم أنها ستسقط حملها؟ وهل سيدخل نتياهو بالفعل ويرتكب كارثة إنسانية، أم أن مجريات الأمور ستتغير وخاصة بعد الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له موسكو، حيث جاء بتوقيت حساس كانت روسيا فيه قد أفشلت مشروع قرار امريكي مشروط بوقف الحرب مؤقتا في غزة؟

ليس لهم شبر واحد

تم إضفاء الشرعية على العملية الاستيطانية الاستعمارية لأرض فلسطين كما ذكرت في مقالات سابقة من خلال استدعاء الأساطير التي مصدرها «التاخ» الذي تم تحويله إلى كتاب تاريخي موثوق، يستخدم لإثبات الأصل الواحد لليهود من سلالة داوود التي تم نفيها من الديار المقدسة كما يزعمون.

وهنا نتساءل عن هذا الأصل اليهودي الذي ينسبونه لسكان دولة الاحتلال الذين جاء أغلبهم من الشتات وهم الذين يطلق عليهم «الأشكيناز» أو يهود الخزر وقد أثبتت دراسة أجراها الدكتور «آران الحايك» في معهد «جونز هوبكنز» حول يهود الخزر، أن اليهود المنحدرون من أصول أوروبية يشكلون 90% من يهود العالم البالغ عددهم 13 مليوناً. وهذا ينسف المزاعم التي تتبجح بها دولة الاحتلال ورئيسها «بنيامين نتنياهو» من أن اليهود ينتمون إلى عرق واحد.

ولو بحثنا في أصل قبيلة الخزر لوجدنا أن بعض الدراسات أثبتت أنهم من أصل تركي عاش في منخفض الفولجا جنوب روسيا. حيث تشكلت مملكة الخزر التي كان بعض حكامها وسكانها يعبدون الأوثان ثم تحولوا إلى اليهودية. فكان نشوء هذه المملكة من تجليات اعتناق اليهودية. لكن بعد انهيار هذه المملكة تفرق يهود الخزر في شرق أوروبا. غير أن دولة الاحتلال تتغاضى عنها بل وتحاول شطبها من الوعي والذاكرة الصهيونية لأن وجود هؤلاء اليهود يتناقض مع نظرية الأصل الواحد لليهود.

ومن هنا فهؤلاء ليسوا سبطاً يهودياً تاه في آسيا كما يدعي الصهاينة. وتاريخهم لا يرتبط بالمنطقة العربية ولم يرتبط يوماً.

والجدير بالذكر أن اللغة التي يتحدث بها يهود الخزر هي «اليديش»، فهم لم يعرفوا يوماً العبرية.

ومن هنا فإنه من الكذب الادعاء بأن هؤلاء الخزر «الأشكيناز» هم يهود ينتمون إلى العرق السامي. وهذا يدحض أكذوبة «الحق التاريخي لهم في أرض فلسطين» ويعتبر يهود الخزر الذين لم يستطيعوا التعايش في مجتمعاتهم التي تشتتوا فيها العصب الأساسي في الحركة الصهيونية ومنذ انهيار مملكتهم وهم يحلمون بإقامة دولة خاصة بهم.

ولو دققنا بجنسيات مؤسسي دولة الاحتلال سنجد أن منهم البولندي أو البلغاري والروسي والأوكراني.

ف «حايم وايزمن» أول رئيس لدولة الاحتلال روسي. و«جابوتسكي» أوكراني. أما «دافيد بن غوريون» فهو بولندي. و«إسحق رابين» أوكراني. وهؤلاء الأعراب هم الذين يقطعون أوصال فلسطين بمستوطناتهم وطرقهم الالتفافية ويتخذون من القدس عاصمة لدولتهم المزعومة وينكرون بأهل فلسطين. واليوم خزر الشتات يرتكبون المجازر بحق أهلنا في غزة، هؤلاء الذين أتوا من نهر الفولجا والقوقاز يتحكمون بـ 22 دولة عربية. يقفزون من فوق القوانين ولا يعترفون بها. وهم الذين لا يمتلكون شبرا واحدا في فلسطين.

هذا هو وقت الحقيقة

يُعدّ تاريخ 7 أكتوبر الكاشف الذي سمح للحقيقة أن ترى النور. وللأقنعة الكثيرة أن تسقط. التاريخ الذي بدّد الأوهام وأتاح الفرصة لما هو مطموس عميقا في الأسفل أن يظهر.

بعد أن نسي العالم قضية فلسطين وترك ضباع الأرض وخنازيرها تعيث فسادا في حرتها، تقتل وتعتقل وتمارس عنصريتها المقرزة. أعادتها عملية طوفان الأقصى إلى الواجهة العالمية وانكشف الوجه القبيح لدولة الاحتلال ولداعميها وأذئابها.

فشعوب الغرب التي لطالما نظرت إلى دولة الاحتلال بعطف، اليوم تقف منددة بها وبجرائمها، تغلق الشوارع، تطالب بوقف الحرب الإجرامية وترفع شعارات تنادي بحرية فلسطين بل وطلبوا بإزالة دولة الاحتلال. هذه الشعوب التي ألصق حكامها بأذهانها فكرة أن الإسلام دين الإرهاب، نراهم اليوم يدخلون الإسلام زرافات.

لكن كيف؟ وما السبب؟ إنهم أهل غزة وصبرهم وسط الظلم والحصار والقتل والتنكيل. هذا الصبر الذي لا يعكس سوى شيء واحد أنه لم يأت من فراغ. إذن لا بد أنه الإيمان، فلا شيء يمنح الصبر للإنسان في وضع كالذي يمر به أهل غزة إلا الإيمان.

7 أكتوبر أسقط الأقنعة عن وجه الأنظمة العربية، التي تقف متفرجة وربما مصفقة لما يجري من عمليات إبادة وانتهاكات تقشعر لها الأبدان. مصفقة وهي تشاهد أهل غزة أهل العزة يجبرهم جوع أطفالهم على ملاحقة المساعدات المهينة التي تسقطها دول العار من الجو. يزداد تصفيقتهم وهم يراقبون أرصدتهم البنكية تتضاعف والكرسي من تحتهم يشدهم إليه بعد

كل مجزرة. يتسابقون قبهم الله لفتح حدودهم لمساعدة المحتل الذي سيركلهم يوما عن كرسي الذل والوهم.

7 أكتوبر عرتنا أمام أنفسنا، وكشفت أننا شعوب مدجنة، انتفضنا في بداية الحرب ثم خمدت نيراننا بعد ان اعتدنا مشاهد الجوعى يحملون والجثث المكدسة أسفل الركام، اعتدنا مشاهد الجوعى يحملون طناجرهم وأوانيهم البلاستيكية بعد العزّ والشعب يعودون فارغى اليدين إلا من الخيبة والخذلان.

7 أكتوبر كشفت تقصيرنا المقرز وأنا شئنا أم أبينا صورة حكامنا المنعكسة في مرايا العار والصمت. أعلم بأن البعض سوف يعترض وربما يشتم ويأتي ليبرر التقصير بأننا شعوب مكمة مقموعة ما أن نتجمع في مظاهرة حتى يتم تفريقها بعصا الحاكم. فأرد بأننا كما نكون يولى علينا. فلو خرجنا كشعوب بمسيرات مليونية نحو الحدود سيستعصي عليهم قمعنا وستتكسر تلك العصا. بوينا فقط ستتكسر العصا وإلا فإنها ستظل مسطرة نحونا وغير ذلك فإننا متهمون ومقصرون، إنها الحقيقة التي نحاول أن نتعامى عنها. 7 أكتوبر قلبت موازين كل شيء حتى المصطلحات وأعادتها إلى حقيقتها. فالذي كان العالم يسميه إرهابي أصبح اليوم مقاوما في طريق التحرر. فانقلب مصطلح شيطنة الفلسطيني إلى شيطنة اليهودي المحتل.

والذي بالأمس كان يسمى دفاعا عن النفس أصبح اليوم إبادة. والأهم أن ما كان يسمى بالأمس «إسرائيل» أصبح اليوم فلسطين. 7 أكتوبر هو الحقيقة المرّة في فم الطغاة وأعوانهم. الشوكة التي غرزت في حلوهم. فالنصر كل النصر لغزة الصابرة ومقاومتها الثابتة المغروسة في الأرض المباركة، والعار كل العار للغزة ومن ورائهم المطبعين.

حامي الأمن اللاأخلاقي

لقد نجحت القيادات اليهودية منذ بن غوريون وحتى بنيامين نتنياهو بتكريس حالة الخوف في ذهن يهود دولة الاحتلال وبالتالي إفراز شعب خائف يعيش حالة الضحية بهدف منح هذه القيادات كل فرصة لنشر فكر لا عقلاني يخدم مصالحهم الشخصية ومصالح حلفائهم من الأنظمة الإمبريالية، لذلك فإن هؤلاء بحاجة دائمة إلى صنع حالة من الخوف وإذكاء نارها لإقناع شعوبهم بأن لا حل لهذه الحالة سوى الحرب الدائمة وهذه الحرب بحاجة إلى أسطورة اسمها الجيش حامي الحمى والدولة. وهنا بالفعل قامت الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة في هذه الدولة على صنع هذه الأسطورة ورفعت من شأنها وخصصت لها جزءا كبيرا من ميزانية الدولة. كما ربطت حياة هذا الشعب بهذه المؤسسة «الجيش» لزيادة أهميته عندهم وأنه الحامي والمحافظ على أمنهم في منطقة مهددة على سبيل المثال من صواريخ حماس في غزة أو حزب الله في الجنوب اللبناني.

لكن السؤال المطروح وبعد وضعها على عرش مؤسسات الدولة هل يمنحها هذا ضوء أخضر لتقوم ما تقوم به من أعمال لا أخلاقية من تعد على المدنيين العزل في حروبها على الفلسطينيين منذ 48 وحتى حربيها على غزة 2023 - 2024 من قتل وتدمير وسرقة سواء ما حصل من سرقة لجثامين الشهداء أو نهب لممتلكات سكان غزة بعد خروجهم من بيوتهم؟ وهل يحق لهذا الجيش تبرير ما ترتكبه بأنه دفاع عن النفس في سعي منهم لإظهار طهارة سلاحهم الذي ولغ في دماء الأطفال حتى وصل إلى العظم؟

ومن الواضح بأن الجيش يعمل كأداة بيد بنيامين نتنياهوو لتحقيق غايات سياسية من خلال الأعمال الإجرامية التي يقوم بها ضد المدنيين والبنى التحتية وسط ركل لكل المواثيق الدولية من قبل هذه الدولة. وهذه الغايات السياسية تتركز في الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها وتحويل تلك الأراضي إلى مستوطنات يهودية. فعن أي أخلاق يتحدثون؟

وبالإضافة إلى ذلك الإجرام وارتكاب المجازر يقوم أفراد هذا الجيش بانتهاك القيم الأخلاقية ففعلى سبيل المثال ما انتهكوه عندما قاموا باعتقال عشرات المدنيين الفلسطينيين بحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بعد التتكيل الشديد بهم وتعريتهم كليا من ملابسهم على إثر حصارهم داخل مراكز للإيواء في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة بهدف التحقيق معهم كما ادعوا لمعرفة إذا كان بعضهم ينتمي لحركة حماس.

كما أظهر فيديو انتشر على شبكات التواصل الاجتماعي في بداية كانون الثاني 2023 قيام جندي من جيش الاحتلال بتصوير طفل فلسطيني بعد إعدامه في مخيم جنين الذي انتفض لأهلنا في غزة. فأين الأخلاق والقيم وطهارة السلاح والإنسانية تلك التي يتبجحون بها؟

والتاريخ يحتفظ بسجل حافل من الإرهاب والتتكيل والإبادة لأهل غزة بهدف محوهم من الوجود. وهنا يجدر الإشارة إلى أن الكثير من جنود الاحتلال أن حياة العربي لا قيمة لها فهي ليست كحياة اليهودي وهذه الخلفية الكارثية التي يدخل بها الجندي إلى الجيش تتطور وتنمو من خلال العمليات العسكرية التي يقومون بها ضد الفلسطينيين

جذور حماة الأمن

في أعقاب الإعلان عن قرار التقسيم واقتراح إقامة دولتين في فلسطين في نهاية العام 1947 وبعد التغييرات التي لا بد أن تحصل وأبرزها قرار الحكومة البريطانية الانسحاب من فلسطين ونية الجيوش العربية الدخول في حال الإعلان عن دولة يهودية، أخذ بن غوريون يستشعر خطورة الوضع الذي ستكون عليه الدولة الوليدة، فبنى حينها استراتيجية عسكرية مغايرة لتلك القائمة والتي تتمثل بالمنظمات الإرهابية الهاجاناه وشتيرن وإرغون. حيث قامت هذه الاستراتيجية في العمل على إقامة جيش باستطاعته مواجهة الجيوش العربية التي ستدخل. وإذا ما عدنا بالتاريخ إلى الوراء حيث بداية تشكل أول عصابة إرهابية ستحط رحالنا في الربع الأول من القرن العشرين حيث تشكلت نواة أول عصابة في فلسطين. فمع تدفق اليهود من روسيا وأوروبا الشرقية للاستيطان في فلسطين نشأت عام 1909 مستوطنة هاشومير حيث كانت وقتها تدافع عن أربع عشرة مستوطنة أخرى طورت قدراتها الهجومية السرية واستعدت لتلك الحرب التي آمنت بها للسيطرة على فلسطين. وقد اعتبرت هذه المستوطنة نفسها النواة الأولى لذلك الجيش اليهودي الذي سيولد في المستقبل. وقد نفذت قوات هذه المستوطنة العديد من عمليات القتل والتصفية ليست فقط الموجهة للفلسطينيين بل تعدت لبعض أعضائها أيضا.

وفي عام 1920 تطورت هذه الهاشومير لتصبح الهاجاناه والتي اعتبرها البريطانيون فيما بعد الذراع الدفاعية شبه العسكرية للمستوطنات. وفي العام 1931 وبعد أن استقال إرغون زئيفي من الهاجاناه بسبب عدم توافق سياسته مع سياسة بن غوريون، فشل

عصابة الإرغون الصهيونية، ثم انشق عن هذه العصابة مناحيم بيغن وشكل عصابة ليحي. وقد نفذت هذه العصابات بمجملها عمليات التصفية والاعتقالات كما نفذت المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني عام 48. وبعد الإعلان عن قيام الدولة أعلن بن غوريون عن فك هذه المنظمات وتوحيدها، وبالرغم من أن بن غوريون ادعى أن هذه المنظمات وأبرزها الهاجاناه تختلف عن الجيش. إلا أن الحقيقة هي أن الجيش هو امتداد أكيد لتلك المنظمات أو على الأقل كما قال الجنرال يعقوب دوري «صحيح أن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس استمرارا للهاجاناه، جيش الدفاع هو شيء جديد ومختلف ولكن لا جدل في أنه أقيم على أسس الهاجاناه. وليس فقط على الهاجاناه بل على التراث العسكري كله».

والممتنع للمجازر التي ارتكبتها جيش الاحتلال منذ تأسيسه وعبر مسيرة هذه الدولة لا بد أن يجد أنها لا تقل فظاعة عما ارتكبه العصابات «النواة» بالفلسطينيين، والتاريخ يشهد ويحفظ وقائع كثيرة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على العقيدة التي توحد أفراد تلك العصابات كما أفراد الجيش فيما بعد، مع اختلاف تطهير الكلمات من عصابات يعكس اسمها الولغ بالدم إلى جيش أنيق وأخلاقي. إنها عقيدة الكتب التي دونها حاخامات ساديون متعطشون للدم الفلسطيني باسم فطير مدنس كلما نضح أعادوا عجنه بدم جديد. وها هو جيش الاحتلال يواصل الإرهاب الذي ورثه من تلك العصابات في حربها على غزة 2023 - 2024 فارتكبت مئات المجازر والتجاوزات اللاإنسانية والتكبير بالأموات قبل الأحياء.

الدبابة أم المقاتل؟

هناك مقولة لأحد كبار ضباط جيش العدو مضمونها «لا، لن يوجد بديل للحصان، ومن يتحدث عن جيش يعتمد على الدبابات، لا يعرف عما يتحدث، فالدبابة دودة عمياء لا ترى أين هي ذاهبة، ولا يمكن لها أن تكون بديلا للحصان المرن المتحرك والدينامي».

هذه المقولة جزء من فقرة من رسالة على خلفية بحث نظرية الأمن عام 1987. مفادها أنه يتوجب على الجيش التجديد في نظريات إدارة المعارك الجديدة وعدم اعتماد الأساليب القديمة. ومن المفترض أن تكون المقولة السابقة نافعة لكل زمان ومكان.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة «هل ما رأيناه اليوم في حرب دولة الاحتلال على غزة يعكس التجديد الذي ذكره الضابط في الأعلى وأراده من قيادات هذا الجيش؟» بالتأكيد لا، لأن ما حصل في غزة يعكس سوء إدارة الجيش، كشف عنه الدخول البري الذي أثبت أن الأسلوب القتالي السيئ ظهر من خلال عدم قدرة الجندي على الرد على التحديات التي واجهته في ساحة القتال. وأثبت أن الدبابة لم تحمي هذا الجندي بالرغم من التطور التكنولوجي الذي تبجحت به دولة الاحتلال وتفاخرت به أمام العالم. فالاجتياح البري أثبت العكس وأن دباباتهم ليست متطورة بالمستوى الذي ادّعتة دولة الاحتلال.

كما أن المواجهة البرية مع المقاومة الفلسطينية عكست القدرات السيئة والمتدنية لجيش الاحتلال. ويبدو أن قادة الجيش لم يقدر مستوى قدرات جنوده ولم يدرسها قبل اتخاذ القرار المتهور للدخول البري إلى القطاع.

وقد رأينا كيف لقي مئات الجنود من جيش الاحتلال حتفهم فيه. ولا بدّ بأن هذا الأداء كان صادما لبنيامين نتياهو الذي قرر مخطئا الدخول حيث قادته قدماه إلى فخ غزة دون أن يعي النتائج المترتبة هناك. وهذا يعكس افتقار نتياهو لاتخاذ القرارات الناضجة.

وليس أدل على قراراته التي تفتقر الحكمة والنضوج الفشل الذريع الذي مني به جيشه بعد خسارته مئات الجنود والضباط وانسحاب عدة أولوية من القطاع مثل لواء جولاني وغيره دون تحقيق أيّ من أهداف الحرب، سواء في القضاء على حماس أو استعادة الأسرى.

ومن هنا نتساءل، هل وضع بنيامين نتياهو نصب عينيه عندما قرر أن يخوض حربا في غزة، أن جيشه الجبان سيقف أمام مقاومة ثابتة لا تخشى الموت بل تقبل عليه دون خوف، مقاومة ألحقت الضربات المتلاحقة به على مستوى الضباط والجنود والآليات العسكرية؟

اليوم جيش الاحتلال مستنزف ومنهك فمتى سيعترف نتياهو بالهزيمة وخاصة أن جيشه في تناقص مقابل فشل في التعبئة البشرية بعد التمرد عليه ورفض التجنيد من قبل العديد من جنود الاحتياط، بعضها لأسباب ضميرية وأخرى نفسية؟ فأين هو الانتصار يا «بيبي» وهوة الخلافات كل يوم تتعمق بينك وبين جيشك بعد الهزيمة والخسارة في المعارك البرية؟

لا عهد لهم

شكلت عملية طوفان الأقصى بتاريخ 7 أكتوبر 2023 مفاجأة صاعقة لدولة الاحتلال، حيث فتحت ثغرة في جدار الشعور الأمني لها الذي كانت تظنه محكماً وصعب الاختراق. فالخسائر التي منيت بها على جميع المستويات كانت فادحة، وفوق التوقعات. لكن الأهم فقدان الروح المعنوية لجيشها وبالتالي فقدان ثقة اليهودي بدولته وجيشه. ولهذا تلجأ هذه الدولة إلى الحصول على فترة هدوء لإعادة بناء الروح المعنوية والقومية لهذا الجيش عن طريق عقد الهدن.

غير أنه ومن المعروف أن دولة الاحتلال لها تاريخ غير مشرف وطويل في الدخول في هدن عسكرية ثم خرقها. وأشهر هذه الهدن هدنة عام 1948 التي وقعتها هذه الدولة مع الجيوش العربية. وكانت في صالحها حيث تسلحت وأعدت هيكله عصابات كما قامت بخرق الهدنة حينما أقدمت على مهاجمة قرى فلسطينية ودمرتها تماماً.

واليوم في حربها على غزة 2023 - 2024 رأينا ما حصل بعد الهدنة بين دولة الاحتلال وحركة حماس والتي بدأت بتاريخ 24 نوفمبر 2023 وكانت تتضمن وقف لإطلاق النار لمدة أربعة أيام قابلة للتمديد. وقد تم تمديدها بالفعل لسبعة أيام تخللها إطلاق سراح الرهائن من الجانبين. إلا أنها وكعادتها خرقت هذه الهدنة بإطلاقها النار على الفلسطينيين ما أدى إلى استشهاد عدد منهم. كما رفضت إدخال المساعدات إلى شمال القطاع المنكوب. بالإضافة إلى خرقها الاتفاق الذي يخص ملف الأسرى حيث تضمن الإفراج عن الأسرى على أساس الأقدمية.

وفجر اليوم الذي انتهت به الهدنة قام الجيش بنشر خريطة لما أسماها بمناطق الإخلاء في قطاع غزة، وبدأ بشن موجات متتالية عنيفة على شمال القطاع وجنوبه ووسطه. فارتكبت مئات المجازر بحق المدنيين وهذا إن دلّ على شيء فيدل على ان اليهود لا عهد لهم. أما بالنسبة لما تبع هذه الهدنة من مفاوضات على هدنة جديدة، تمت عبر قطر ومصر حيث لعبنا دور الوسيط بين دولة الاحتلال وحركة حماس فإنها لم تتجح. وقد اتهمت دولة الاحتلال الحركة بأنها السبب في عرقلة الهدنة المزعومة.

والحقيقة التي لا لغط بها أن الحركة اشترطت وقفًا شاملاً للعدوان على غزة والبدء بعمليات الإغاثة والإيواء وإعادة الإعمار بضمانات دولية.

فما كان من دولة الاحتلال إلا المراوغة، فلم تعط أية ضمانات والتزامات واضحة فيما يتعلق بموضوع وقف إطلاق النار ووقف العدوان. ومن هذا المنطلق يتولد السؤال التالي، لماذا ترفض هذه الدولة مثل هذا الشرط وتتقمص دور الطيب الذي يسعى بيديه ورجليه نحو الهدنة، وتلصق عملية العرقلة لحماس؟

ولماذا يجب على حماس من وجهة نظر المحتل أن تقبل بهدنة دون ضمانات

مع أنها تقول بأنها ما زالت منفتحة على مواصلة المفاوضات؟ هل الهدف هو شيطنة حماس أمام العالم الذي بات مدركًا تمامًا لحقيقة هذه الدولة بعد سقوط القناع عن وجهها البشع؟

روبوتات التميمة

إن «المحرقة» التي رسختها الحركة الصهيونية في العقل اليهودي بعد تضخيمها وتعليقها كتميمة في عنق مواطني دولة الاحتلال، باتت صكوك غفران لكل ما ارتكبه في الماضي وما يرتكبه اليوم. فالدولة الصهيونية العلمانية التي قامت بتتحية الدين اليهودي جانبا بعد أن تمردت عليه واستخدمته عند الحاجة فقط منذ بدايات قيامها، في الحقيقة ما كانت لتولد لولا تلك التميمة الثمينة «المحرقة» التي تدخل الرعب في قلب اليهودي كلما تلمسها أو وقع نظره عليها. فمن صنع المحرقة عرف كيف يصنع شعبا روبوتيا يحتضن سلاحه على الدوام، متأهبا للضغط على زناده في لحظة الخطر. ولأن اليهودي يعلم أن دولته لاشعرعية قامت على أنقاض شعب آخر هو صاحب الأرض الشرعي، تحتم على معلق التميمة أن لا يغفل لحظة عن هذا الصاحب الذي يهدد بقائه، لأن الثاني لم ينسى أرضه برغم ما فعله الأول بحقه من قتل وتدمير واستلاب. لكن هذه اليد التي تحمل السلاح وتتأهب على الدوام للضغط على زناده ستصاب بالخدر والشلل وبالتالي نهايته الحتمية لو أفلت الزناد. والسؤال هنا، هل هذه الدولة الخائفة المتوجسة على الدوام ستزدهر يوما ويطول عمرها؟ دولة ترى نفسها الضحية، ما جعلها تتماهى إلى أقصى حدود التماذي، تقضم كل يوم من الكعكة دون رادع، تقيم المستوطنات، تمزق الأرض، تذل الفلسطيني عند كل حاجز، تقتحم البيوت ليلا، تتعدى على الحقوق، تتعامل بدونية وسادية، تمارس فعل التطهير العرقي عن طريق القتل الجماعي والترحيل. وما تفعله اليوم في حربها على غزة هو نتاج الخوف والرعب الذي دبّ في قلبها جراء مقاومة قلبت موازينها ومرّغت شوفينييتها

بوحل الهزيمة. تدّعي الانتصار وهي مهزومة، تنتصر لنفسها بحصار وتجويع وتدمير وترحيل وقتل.

طفل غزة في مهده يرعب دولة الاحتلال، تراه جيشا كاملا، مدججا بأعتى الأسلحة، لذلك تقدم على قتله قبل أن يترك هذا المهدي. تقتل الرحم الذي يلد الأبطال، ترى فيه تهديدا لوجودها لأن من ينبت ويكبر بداخله هو الذي سيخرج غدا من تحت الركام يحمل وصايا الجدود، يقاتل من يتحصن داخل دبابه، يدمرها من مسافة صفرهم.

تميمتهم تتحكم بهم مع خليط متناقض من الأساطير المزيفة، تطبخها القيادات المتعجرفة. لكن هيهات فخليطهم محترق وخوفهم سيقتلهم. ودولة قامت على الظلم لن تبقى، ويوم اقتلاعها قد اقترب بإذن الله. والمسألة مسألة زمن ووقت، فأين الفرنجة؟ وأين الصليبيين؟ وسيأتي الزمن لنقول أين هي دولة الاحتلال؟

سياسة فاشلة

بعد دخول الحرب على غزة شهرها الخامس 2023 - 2024، واستخدمت دولة الاحتلال خلالها كافة الوسائل والأساليب البشعة من تدمير شامل للبنى التحتية وارتكاب المجازر على مدار الساعة والولع في دماء الأبرياء وغير ذلك من حصار وسياسات حقيرة كالتجويع وإجبار المدنيين على الارتحال من منطقة إلى أخرى داخل القطاع وملاحقتهم بصواريخهم، واعتقال وتكيل وارتكاب كل ما لم يرتكب على مر التاريخ البشري من فظائع وفضائح. هل نجحت سياسية دولة الاحتلال بعد كل ما ارتكب في ردع المقاومة الفلسطينية عن مقاومتها؟ وهل نجحت هذه الدولة الدموية بإقناع أهل غزة أن ما تقوم به المقاومة ضد هذه الدولة لا يخدم أهدافهم كشعب فلسطيني أو يضر في تحقيق مطالبهم؟

الإجابة ببساطة كانت، لا، بل لقد رأيناهم وقد زادت قناعتهم بمقاومتهم التي تُركت وحيدة تجابه دول تعتبر نفسها عظمى، بحضارتها وأسلحتها المتطورة، هذه المقومات التي صنعتها بنفط بلادنا. غير أن المقاومة كسرت جبروتها ومرغت أنفها بالوحد. ويا ليت دولنا المطبوعة تخلت عنهم وحسب، إذن لقلنا عنهم مساكين وأضعف من أن يتحركوا بخطاباتهم، لكن المصيبة هي أنهم شاركوا تلك الدول بخطيئتهم ضد غزة وأبريائها وغزة تليوم تبصق في وجوههم جميعا مع كل قطرة دم تنزل من شهيد.

وبما أن هذه الدولة فشلت في ردع المقاومة عن مقاومتهم وعن إقناع أهل غزة بعقّ مقاومتهم، ولجأت إلى الطابور الخامس الذي رأينا حفنة من أفراده تتدد بالمقاومة وتنادي بإسقاطها فقد ثبت بأنها ليست أكثر من سياسة فاشلة أضيفت إلى سياسات كثيرة سقطت في وحل كذبها وتزييف الحقائق.

غزة التي أفقدت جيش الاحتلال مكانته وخلعت عنه أسطورة
التنين الذي لا يهزم، من خلال ما تناقلته مصادر عبرية عن
رافضي الخدمة العسكرية والعودة إلى غزة من جيش الاحتياط
بعد أن أوقعت المقاومة الرعب في قلوبهم وكانت لهم ذلك اللغم
الجاهز دائماً للانفجار في وجوههم. فهذا هو الاحتياط من لواء
جفعاتي يرفض العودة لاستكمال المشاركة في الحرب على غزة
بحجة معاناتهم من أوضاع نفسية وجسدية صعبة. ناهيك عن
الخسائر الأخرى التي كنت قد تطرقت إليها في مقالات سابقة.
فلماذا لا تعترف دولة الاحتلال وحكومتها المتمثلة بينيامين
نتنياهو لم يعودوا قادرين على حسم هذه الحرب؟ وأن جيشه ما
بين كسيح أو مضطرب نفسياً أو جثة هامدة، مقابل القدرة لدى
المقاوم الفلسطيني على تحمل المعاناة، فلا دبابة ولا طائرة أو أي
سلاح آخر يثنيه عن تقديم روحه في سبيل دينه ووطنه.
فعن أي انتصارات يتحدث نتنياهو وتكلفة الاحتلال باهظة جداً
وترتفع مع ارتفاع حدة صمود المقاومة والشعب داخل قطاع غزة؟

اضطراب مقابل ثبات وشراسة

بالرغم من كم ونوعية السلاح الذي يتدفق إلى دولة الاحتلال من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، مضافا إليه ما تقوم الدولة نفسها بتصنيعه وتفاخر به، إلا أن مشكلة عدم إحراز أي انتصار أو تحقيق هدف لا تكمن بهذا الكم وذاك النوع إنما الحقيقة تكمن بعقيدة من يستخدم هذا السلاح.

إن من الأسباب التي تدفع جنود الاحتلال لدخول حرب كالتى تدور رحاها اليوم 2023 - 2024 في غزة، تمسكه بالحياة. يتخبط وهو متحصن داخل طائرة يقصف ويدمر بها من الجو أو من داخل دبابة أو بناية. حيث إن ما يقوم به لا يسمى قتالا فالقتال يحتاج إلى جرأة ومواجهة وهو لا يمتلك هذه المميزات بالرغم من أنه مدجج بالأسلحة وواقيات الرصاص. ويبقى الميدان يشكل فويا بالنسبة له لأن من يقف له في هذا الميدان مقاوم مدجج بعقيدة، يقاتل من أجل دين وأرض وعرض.

كما أن الحروب المتكررة على غزة جعلت من ذلك الصغير الذي فقد عائلته مقاوما احتقن كرهه لهذا العدو القاتل ولم ينسى. فأمام المقاوم وإرادته الفولاذية ينهار الشاذ المحتل، أمام إقدام المقاوم على الموت دون خوف نجد هذا الجبان يرتعد.

كيف لا وغزة هي الجبهة الأولى التي انطلق منها الفدائي الفلسطيني لتحرير فلسطين مطلع الخمسينات من القرن العشرين؟ وليس غريبا أن نجد جنود الاحتلال خلال الحرب على غزة يعانون حالات نفسية، يعانون من الاكتئاب، الكوابيس نوبات القلق والذعر المفاجئة، حالات من الهلع والانتحار بإضرام النار في أنفسهم. كما تعدى الأمر إلى قتل الجندي لزميله ورفض الذهاب إلى غزة للمشاركة في المواجهة.

وقد أكدت صحيفة يديعوت أحرونوت أن قسم التأهيل في جيش الاحتلال أطلق برنامجا لمساعدة الجنود الذين يعانون من الاضطرابات النفسية بسبب الحرب على غزة.

ومن الطبيعي أن يعاني أكثرهم من صدمات نفسية وكوايس من هول ما ارتكبت أيديهم، من رؤية جثث زملائهم الذين قتلوا بنيران المقاومة. والأهم شراسة المقاومة التي تسببت لهم بالصدمات والاضطرابات التي رافقتهم حتى بعد خروجهم من غزة.

وحسب تقارير عبرية فالمستشفيات تحقن الجنود المصدومين بمواد مخدرة ليتمكنوا من النوم.

وتبقى غزة هي المقلقة وهي الرعب لدولة الاحتلال.

جاري البحث عن المدعو -جيش الشعب-

منذ قيام دولة الاحتلال والطابع القائم للجيش هو المعروف «بجيش الشعب».

حيث أن القانون يفرض التجنيد الإلزامي بهدف صهر الشعب اليهودي في بوتقة ما تسمى «إسرائيل» ضمن رؤيا تقول بأن «كل الشعب جيش».

لكن هل ما زالت هذه المقولة قائمة اليوم؟ والجواب هو أن تلك المقولة لم يعد لها وجود سوى في وعي قادة دولة الاحتلال لأن غالبية مواطني هذه الدولة لا تخدم في الجيش. فالיום هنالك تآكل فيه بسبب تراجع وانخفاض معدلات أبناء وبنات الشبيبة في صفوف هذا الجيش ورفضهم الخدمة فيه لعوامل مختلفة منها تعميق التمايز داخل الجيش وتقسيمه إلى ما يمكن تسميته «أربعة جيوش» ما أحدث صدوعا في صورة جيش الشعب وهالته. وهناك قيمة المساواة التي تتعرض للتآكل ليس فقط بين المتجندين وغير المتجندين إنما أيضا داخل تشكيلات المتجندين نفسها وتآكل قيمة مثل المساواة في الخدمة العسكرية للسبب الذي ذكرناه ويتسم بها هذا الجيش المقسم إلى أربعة جيوش.

كما أن الدور السيء الذي يؤديه الجيش كشرطي في الأراضي الفلسطينية أدى إلى اهتزاز مكانته في سلم القيم. وقد كانت الصدمة حينما قام هذا الجيش والذي يعتمد على جنود الاحتياط باستدعاء عشرات الآلاف فكان أن رفض عدد منهم التجنيد في غزة.

وكان قد أعلن عشرات الطلاب الذين من المفترض أن يكونوا في طريقهم للتجنيد ليس فقط بسبب الإصلاح القضائي الذي يقترحه بنيامين نتنياهو وإنما لأسباب إضافية منها رفض العدوان على غزة لأسباب ضميرية.

وقد قال «تامير هايمان» القائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية على إثر الإصلاح القضائي الذي أوصى به نتياهو «نحن في أيام مصيرية بالنسبة للمجتمع «الإسرائيلي» وايضا لمستقبل الجيش كجيش الشعب وحذر قائلاً «أن الجيش معرض لخطر جسيم وملموس من التفكيك».

وها هو «تال فيتنيك» البالغ من العمر 18 عاما من «تل أبيب» يرفض الخدمة لأنه لا يريد أن يشارك في استمرار دائرة سفك الدماء في غزة. أما «صوفيا أور» والبالغة من العمر أيضا 18 عاما ترفض المشاركة في الحرب على غزة لأسباب أخلاقية، حيث قالت « فأنا أرفض المشاركة في سياسة القمع والفصل العنصري العنيفة التي تمارسها «إسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني وعلى الأخص الآن في غزة». وهناك من رفض التجنيد في الحرب على غزة بسبب الخوف والرعب من المواجهة والوقوف أمام المقاومة الفلسطينية الشرسة. فهل هذه بداية انهيار الجيش الذي لا يهزم؟ وهل سيعلن بنيامين نتياهو عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها عن جائزة لمن يعثر على جيش شعبه؟

مجزرة الطحين، سردية من هو الشرير؟

عادة ما توصف الشخصية النمطية في السردية بأنها أحادية البعد وتفتقر إلى العمق. ومن هذه الشخصيات النمطية الشخصية الشريرة التي تجسد الشر والشيطنة.

وفي سردية مجزرة الطحين التي وقعت على دوار النابلسي جنوبي غربي مدينة غزة حين حاول المدنيين الوصول إلى إمدادات إنسانية قبل أيام ادعى جيش الاحتلال أن ما حصل نتيجة التدافع والهجوم على المساعدات.

فراوي السردية هنا هو جيش الاحتلال الذي حاول رواية قصة حتم عليه خياله أن يسردها بقلب نمطي لم ولن يتغير تجاه الآخر «ال فلسطيني». وهي قوالب جاهزة دائماً في مخيلة وأجندات قادة هذه الدولة. فالأمر عندهم دائماً يتعلق بالمجموعة الضعيفة من وجهة نظرهم.

وقد حاول الجيش من خلال سرديته المقبولة والنمطية تلك، أن يشوه الواقع الاجتماعي للمجموعة الاجتماعية «ال فلسطيني» سواء على مستوى المدنيين أو مقاومتهم وعلى رأسهم القسام. حيث اتهم المدنيين بالهمجية والهجوم بتدافع على شاحنات المساعدات ما أدت إلى موتهم. وأن المقاومين من القسام أطلقوا النار على أولئك المدنيين بهدف سرقة المساعدات. وواصل سرده بأن أفراد جيشه الطيب أطلق النار في الهواء خوفاً من إصابة المدنيين ثم اضطروا للتصويب على الأرجل فقط لحماية أنفسهم، وهنا يصور الجيش نفسه «بالطيب» ويبعد عنه صورة المجرم والقاتل.

وهذا الادعاء قد أظهر المدنيين ومقاومتهم بالشكل النمطي المقولب «الشرير». واستراتيجية «الشرير» استراتيجية استعمارية

غربية بامتياز. ولينتبه هذا المحتل السارد الكاذب بأن الفلسطيني ليس ذلك الهندي الأحمر الذي صورته أفلام هوليوود بالمتخلف «الشرير» والهمجي الذي يسلخ فروة الأبيض «الطيب» المتحضر الذي جاء بالحضارة للقارة الأمريكية فاستولى على الأرض وأعطته مبررا لاحتلالها أمام ذلك الشرير.

ويبقى الأوروبي الذي سرق أرض الهندي هو ذاته الصهيوني الذي سلب فلسطين، فكلاهما مستعمر، نتن وعنصري.

إلا أن الفلسطيني لم يسكت عن حقه منذ البداية بدءا من الاستعمار البريطاني الذي مهد الطريق لليهود للاستيلاء على فلسطين. ولن يسكت الآن، وهذا ما أثبتته الفدائي الأول حين انطلق من غزة. واليوم يكمل مسيره المقاوم من الفصائل الفلسطينية على رأسهم القسام.

فماذا يتحتم على المتلقي لسردية مجزرة الطحين؟ هل يصدق المجرم الحقيقي ويضعه مكان الضحية؟ فيكون المؤلف قد قلب الأدوار مبررا للشرير الحقيقي جريمته؟ أم أن السحر سينقلب على الساحر وينقلب السيناريو لصالح الضحية؟

ذريعة الأنفاق

منذ عام 1967 أقدمت دولة الاحتلال على تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سجن كبير كما يسميه المؤرخ اليهودي «إيلان بابيه» عن طريق مشروعين رئيسيين خارجي وداخلي. الخارجي يقضي بتمزيق الضفة الغربية وقطاع غزة عبر دق أسافين استيطانية فيها. أما الداخلية فعن طريق إصدار متواصل لمراسيم هدفها مصادرة الأراضي الفلسطينية بهدف تحويلها إلى مستوطنات. فما معنى أن يتمدد الاستيطان ليضم عشرات الكيلومترات لم تكن يوماً جزءاً من القدس، فقط لتكون العاصمة الأبدية كما يدعون لدولتهم المشوهة. وما معنى أن تهدم حي المغاربة والسريان وحي الشرف بمساجدها ومدارسها وأسواقها التجارية؟ ما معنى أن تُمحي بهدف التهويد وأن يُطرد سكانها الذين تمتد جذورهم آلاف السنين خارج الحدود؟ وكل مرة يتبجحوا بالأمن، والهدف هو اقتلاع الفلسطيني من أرضه والاستيلاء عليها وسط تجاهل المجتمع الدولي ومباركة أمريكية للهدم وبناء المستوطنات. وما معنى جميع الانتهاكات التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة؟ ما معنى اقتحام المسجد الأقصى المبارك من قبل قطعان المستوطنين وإقامة طقوسهم التلمودية؟ لأجل ذلك كله كان 7 أكتوبر، عملية استرداد لكرامة العربي قبل الفلسطيني. وتعتبر حرب الأنفاق وغيرها من البنى التحتية طريقة أخرى للمقاومة الفلسطينية. وقد نجحت هذه الطريقة في إضعاف مزايا القوة الجوية المتمثلة بالاستخبارات وتوجيه الضربات، لذلك تتطلب تكتيكات مواجهة الأنفاق قوات برية. وهذا ما لم يمكن جيش العدو من تحقيق أي هدف استراتيجي في حربها على غزة 2023 - 2024 التي تذرعت بها لتدمير ما تسميه الإرهاب وأنفاقها.

فمنذ بداية هذه الحرب وهذا الجيش بوحدياته الهندسية للمهام الخاصة وهو يحاول الكشف عن شبكة أنفاق المقاومة التي تشكل جزءاً رئيسياً من أسلوبها في القتال كما ذكرنا. وبالرغم من التوغل البري للكشف عن هذه الأنفاق إلا أنها ما زالت تفضل وكل ما كان قادة الجيش يتفاخرون بالعثور عليه من أنفاق إنما هو خارج عن الخدمة. أو كمين نصيبته المقاومة لهم فقتلت العشرات وأخذت العديد من الرهائن. وقد تفاجأ جيش الاحتلال بحجمها وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم جاهزيتها لحرب كهذه بالرغم مما أوصي به بعد حرب 2014 على غزة من تطوير قدراتها على حرب مستقبلية تخوضها عبر الأنفاق.

وبسبب هذا الفشل لجأت قوات الجيش الجوية والبرية والبحرية إلى قصف المدنيين والبنى التحتية. كما لجأت إلى ارتكاب كل ما فيه انتهاك للقوانين الدولية والإنسانية. وقد صرح ضابط بجيش الدفاع اليهودي بعد حربها على غزة 2014 «لا تزال «إسرائيل» عديمة الخبرة في القتال القانوني وهو أمر لا يتوافق مع مبادئها، فهي تعتقد بأنها إذا خاضت حرباً فليس لأحد أن يتدخل فيها». كيف لا يكون لها ذلك وهي «طفلة أمريكا المدللة»؟

وتتسم حرب الأنفاق بأنها حرب معقدة إذ تمكن الطرف الذي أنشأ النفق اختيار المكان والزمان الذي ستبدأ به المعركة. وقد مكنت المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عمليات خلف خطوط العدو وستمكنهم أيضاً من جعل هذه الأنفاق مقابر جماعية لهذا العدو الفاشي المهزوم.

المستعربون، القاتل الصامت

المستعرب باختصار هو مصطلح عربي في أساسه، يعني أن يتمص أحدهم حياة العرب في جميع مناحيها الفكرية والمادية. وتعود جذور الاستعراب إلى الحرب العالمية الثانية وكان موجها ضد البريطانيين، بالرغم أن الاستعراب هو اقتراح بريطاني. ففي العام 1941 اقترح البريطانيون على القيادات الصهيونية استغلال القدرات الموجودة لدى يهود السفارديم «الشرقيين» من خلال انتقاء مجموعة منهم وتدريبهم ليكونوا وكلاء استخبارات بهدف زرعهم في البيئات العربية داخل فلسطين وخارجها. لتأدية مهام أبرزها - تجميع المعلومات الاستخباراتية بما تنقله من معلومات لمعرفة كيفية التعامل مع العرب وقضاياهم - تنفيذ عمليات إرهابية أبرزها تصفية أهداف فلسطينية معينة - بناء صورة قبيحة عن الفلسطيني - نشر آراء محبطة في أوساط الشارع العربي للحط من عزائم الجماهير العربية خدمة لدولة اليهود. كما أن لهم مهمة تكمن في جذب العملاء مقابل مبالغ مالية وتسهيلات معيشية ووظيفية.

ويفضل أن يكون المستعرب من السفارديم حيث أنه ملم باللغة العربية والعادات ويتمتع أغلبهم بمظهر شرقي بهدف عدم كشفه من قبل الفلسطينيين، ويستترط أن تكون لديه القدرة على التأقلم مع ظروف حياة العرب الصعبة والأهم أن يكون مخلص للدولة اليهودية. ويعتبر جهاز المستعربين جهاز عسكري مهم بالنسبة لدولة الاحتلال حتى أنه أصبح علما يدرس في الأكاديمية العسكرية.

وهم موجودون في حالة السلم والحرب على السواء. وها هي وحدة «دوفديفان» المستعربة وهي وحدة خاصة من قوات النخبة داخل جيش العدو وكان قد أنشأها «إيهود باراك»

عام 1987، أفرادها مستعربون ذوي ملامح شرقية تشارك في الحرب على غزة 2023 - 2024 من قواتها النظامية والاحتياطية. وقد أعلن الجيش على حد قوله أن مقاتلي هذه الوحدة داهمت بنى تحتية للمقاومة أسفرت عن تصفية عدد منهم في اشتباكات مباشرة. كما أضاف بيان الجيش أيضا كما يزعم أن إحدى المdahمات شهدت العثور على كمية كبيرة من الوسائل القتالية والمعدات العسكرية داخل مدرسة ثانوية.

كما شاركت فرقة من المستعربين اليهود في عملية اغتيال ثلاثة شبان داخل مستشفى «ابن سينا» في مدينة جنين في الضفة الغربية مع تصاعد الحرب على غزة.

وهذه الوحدة من وجهة نظر دولة الاحتلال تؤدي رسالة إنسانية أساسها توفير الحماية للمجتمع اليهودي ضد ضربات المقاومة من خلال المهام التي تطرقنا إليها وتقتل داخل المجتمع الفلسطيني بصمت.

عدوان أسقط المواثيق

إن الحرب على غزة 2023 - 2024 أقل ما يمكن أن يطلق عليها مسمى «عدوان» بكل ما تحمل الكلمة من ظلم وجبروت وشوفينية ودم. والعدوان بمعناه المتعارف عليه في القانون الدولي هو «استعمال القوة من قبل دولة ضد أخرى، ولا يبرره الدفاع عن النفس أو أية استثناءات قانونية معترف بها».

فكيف عندما يكون العدوان من قبل دولة لا تأخذ بالآخر إلا ولا ذمة، ولا تردعها قوانين ولا محاكم؟ كيف وهذه الدولة تشن عدوانها ضد مدنيين يرزحون تحت حصار طويل ظالم من قبلها؟ كيف ستتصرف القوانين في مثل هذه الحالة؟

وكيف سيكون شكل العدوان وقد تجمعت تحت رايته السوداء المغمسة بالحق و رغبة الانتقام دول الشيطان بأسلحتها وجنودها ومرتزقتها ضد قطاع ضيق، عدته الدراسات أكثر المناطق اكتظاظا في العالم؟

وأين القانون الدولي الذي يعتبر العدوان من أكثر المعايير اللاشرعية فيه؟ بل وأين الأمم المتحدة الصهيوأمركية التي جعلت منع العدوان بمعناه العادي من أكثر غاياتها. فكيف عندما يكون العدوان بالمعنى الذي ذكرناه؟

وعصبة الأمم المتحدة التي جعلت منع العدوان هدفا مركزيا لها، أين هي من هذا العدوان الغاشم؟

وهل تستطيع محاكم الحلفاء التي انعقدت بعد الحرب العالمية الثانية أن تأتي اليوم لتعتبر العدوان على غزة جناية تحت اسم جرائم ضد السلام؟

وأين هي الـ 22 دولة عربية إن جاز لنا تسميتها بالعربية بعد أن انقلب شعار «بلاد العرب أوطاني» الذي تغنينا به إلى «بلاد العرب

أوجاعي»؟ فحتى تلك الخطابات التي كانت في السابق أقرب إلى حبة مسكن منتهية الصلاحية، لم نسمها اليوم! فكأن غزة غدت جمرة ستحرق حناجرهم لو نطقوا بها!

في غزة كل شيء مختلف، فالمقاومة الفلسطينية التي تطلق عليها دولة الاحتلال «إرهابيين» دافعت في 7 أكتوبر 2023 عن شرف الأمة وحاولت انتشاله بعد أن غرق في وحل الغرب ووحل التطبيع، غير أنه أبى إلا أن يغرق.

والحرب اليوم وقد تخطت 132 يوماً نجد أن المقاومة قد استطاعت فعل ما لم تقدر عليه خمس جيوش عام 48 وثلاث دول في 67. واليوم مقاومة يرتدي مجاهدوها بزات الصبر والثبات، تدحر دول تطلق على نفسها «عظمى».

فلتسقط المواثيق والاتفاقيات والمحاكم الدولية التي أشاحت بوجهها عن غزة. فلتسقط كل الأعراف والقوانين التي ما صنعت إلا لتخدم بكل طاقتها مخططات دولة الاحتلال بعدوانه الفاشي.

دروع بشرية

تعتبر الدروع البشرية قديمة قدم الحروب. وقد شهدت الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال استخدام الدروع البشرية على نطاق واسع. فخلال انتفاضة وارسو استخدم الجيش الألماني مئات المدنيين وأسرى الحرب دروعا بشرية في مواجهة الانتفاضة. ولأن دولة الاحتلال دولة استبدادية وعنصرية وطالما استرخصت حياة الفلسطينيين فقد تعودت على استخدامه درعا بشريا أثناء المواجهات مع المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فعن منظمة «بتسلم» اليهودية وهي منظمة غير حكومية تسجل حالات انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تقول في تقريرها بتاريخ 2017 «أن قوات جيش الاحتلال قد استخدمت الفلسطينيين كدروع بشرية».

واليوم في حربيها على غزة 2023 - 2024 نجدها تلجأ إلى استخدام هذه الوسيلة اللاأخلاقية. فهي هو وكيل وزارة الصحة الفلسطينية في غزة بتاريخ 13 كانون الأول لعام 2023 يصرح بأن جيش الاحتلال استخدام المدنيين المحاصرين في مستشفى كمال عدوان شمالي القطاع «دروعاً بشرية».

كما وثق المرصد الحقوقي «الأورومتوسطي» استخدام جيش الاحتلال معتقلين من غزة كدروع بشرية بهدف اقتحام المنازل وفتحات أرضية يعتقد أنها أنفاق أرضية تخص المقاومة.

ومن المعروف أنه وحسب القانون الدولي، على أطراف النزاع الاحتفاظ بالمعدات العسكرية في أماكن أبعد ما يمكن عن تجمعات المدنيين. ويعتبر جريمة حرب استعمال أي مدنيين دروعاً بشرية. فوفقاً للمادة 51 من البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات

جنيف لعام 1949 «لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية لا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو إعاقة العمليات العسكرية».

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه عند ذكر كل انتهاك لقوانين حقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب طيلة حروبها مع الفلسطينيين.. هل تمت محاسبة هذه الدولة المتغترسة يوماً منذ قيامها ظلماً في 1948؟

إنسانية عارية

وسط الحصار، الموت، الجوع، البرد، تقف غزة اليوم أمام العالم عارية من أي متطلبات للحياة تواجه الآلة التدميرية لدولة لا تشبع من دماء ضحاياها ودول تحتضنها من الخلف تتناوب على مناولتها المبضع كلما قارب على فقدان قدرته على الذبح.

اليوم وقد دخلت الحرب على غزة شهرها الخامس، لن أسأل عن التدخل الإنساني الذي لا يوجد تعريف قانوني رسمي له، تدخل إنساني قاعدته الأساسية أن من حق الدول الخارجية في بعض الظروف التدخل لحماية أناس يقعون ضحايا في بلدان أخرى. غس أن في غزة الأمر مختلف فليس هناك ضحايا تقع إنما هناك إبادة حقيقية ولا وجود لأي تدخل إنساني.

وفي حين نجد أن حقوق السكان المدنيين تفوق وزناً أية اعتبارات أخرى نجدها في غزة لا تساوي شيئاً فلا حقوق ولا وزن. فحتى التدخلات الإنسانية من طرف الأمم المتحدة ومنظمات الغوث الإنسانية ملغية عندما يتعلق بغزة. وهذا حال هذه المؤسسات التي قأئدها الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد الموت لغزة. فهذه الولايات هي رأس الشيطان بلا منازع. أليست هي من وضعت ثلاثة نماذج من التدخلات في الشؤون الداخلية بعد انتهاء الحرب الباردة من ضمنها « تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المدعوم بشرعية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية أو أن الوضع الإنساني في هذه الدول يهدد السلم والأمن الدوليين ويتم ذلك عن طريق التدخل العسكري» فأين هي اليوم من هذا النموذج وهي القدرة على إيقاف الحرب على غزة بكبسة زر؟ أم أنها تلجأ لهذا

النموذج فقط تحت واجهة التدخل الإنساني لتدمير الدول التي لا تنتهج طريقها، مثلما حصل في العراق وغيرها؟.

واليوم غزة خُذلت بكل ما تحمل الكلمة من ألم، خُذلت من إخوة يسيطر عليها رأس الشيطان لصالح حليفهم المدللة «دولة الاحتلال»، فصمتوا وتغاضوا عن دماء أهلها وجوعهم وصراخ أطفالها ونسائها. غزة اليوم لا تبكي القصف والدمار والفقدان والتشرد، لا تبك برودة الخيم البلاستيكية ولا أكفان الموت. غزة اليوم تبك تأمر الأخوة.. غزة المعزولة التي تحدد بعينيها فيتراءى لها الجسر البري الذي يمر من عقر دارهم يحمل المساعدات الإنسانية لدولة الظلم وهي التي تقف خلفها دول عظمى ولن تشكو الجوع والبرد وممرارة الموت يوماً. غزة اليوم تتألم بقلبيها، فكيف يكون التدخل الإنساني لصالح عدو سينقض بأنياه يوماً على الأخوة فيكونوا ذلك الثور الأبيض.

عقوبات جماعية

كانت العصابات الصهيونية قد بدأت عمليات التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني بتاريخ 30 نوفمبر 1947 وامتدت إلى تاريخ 14 مايو 1948 أي تاريخ الإعلان عن قيام دولة الاحتلال. وكان قد رافق عمليات التطهير تدمير كامل أو جزئي لمئات القرى الفلسطينية وكان الهدف في ذلك الوقت هو إفراغ هذه القرى وإقامة مستوطنات على أنقاض معظمها. واستمر فعل التدمير والهدم لما بعد ذلك وإلى يومنا هذا مع اختلاف الذرائع والمبررات مثل الهدم كسياسة عقاب جماعي في حال تنفيذ عمليات تؤدي لمقتل اليهود. ففي هذه الحالة تعاقب سلطات الاحتلال عائلة المقاوم بأكملها بهدف ردعه وكذلك في محاولة منها للقضاء على المقاومة الفلسطينية، بينما هدفها المضمّر من عمليات الهدم هو تهجير الفلسطينيين تمهيدا لبناء المستوطنات عليها. وقد أعلنت منظمة العفو الدولية أن الجيش «الإسرائيلي» قام بين شهر أيلول لعام 2000 وشهر كانون الثاني لعام 2003 بتدمير أكثر من ثلاثة آلاف منزل وأوقعت أضرارا بألاف أخرى.

وفي كافة حروبها على غزة كانت تتبع نفس الأسلوب من العقوبات الجماعية، حيث تقوم في كل حرب بتدمير العمارات والبيوت السكنية التي من المفترض أن تكون آمنة ومحمية بناءً على القوانين الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. غير أنها في كل مرة تتذرع بأنها تقصف مواقع تحمي أفرادا من المقاومة التي تطلق عليها مصطلح «إرهابي».

وفي 7 أكتوبر 2023 حمل قطاع غزة بأكمله مسؤولية العملية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في مستوطنات الغلاف. واعتمدت

دولة الاحتلال في حربها على تدمير ممنهج طال أحياء ومربعات سكنية بالإضافة إلى المدارس والمستشفيات وغيرها. وبهذا فقد فقد عشرات الآلاف من سكان غزة منازلهم كلياً بعد تسويتها بالأرض إما بقصفها عن طريق الجو أو تفجيرها أو كما كشفت صحيفة هآرتس العبرية «أن الجنود يدمرون بعض المباني في غزة بإضرار النيران فيها بناء على أوامر مباشرة من قادتهم». ووفق البنك الدولي فإن 34 ألف منزل دمرت بالكامل من بين 55 ألفاً بنسبة تدمير تصل لنحو 60 % تقريباً. وطبقاً لاتفاقيات جنيف 1949 تعتبر العقوبات الجماعية جريمة حرب. فالمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً» و«تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب».

الأعراض الجانبية.. ذريعة أم جريمة؟

جاء في البروتوكول الأول لعام 1977 تعبيراً يلزم بما يسمى «مبدأ التمييز» وهو صالح كقانون عرّف بالبرغم من أن عدداً من الدول لم يصادق على البروتوكول الأول. ويعني هذا المبدأ «حماية الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية». وطبقاً لهذا البروتوكول فإن السكان المدنيين «يتمتعون بالحصانة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية» كما يحظر هذا البروتوكول أفعالاً الغرض منها نشر الرعب بين المدنيين. كما يحظر الهجمات العشوائية ويلزم التمييز بين الأفراد المحاربين والأهداف العسكرية وبين المدنيين والأعيان المدنية.

وفي الحرب على غزة 2023 - 2024 وتحديدًا عندما وجهت شعوب العالم أصبع الاتهام نحو دولة الاحتلال عندما اتضح أن من أهداف حربها الإبادة الجماعية لسكان القطاع، تذرعت بأن ما يحصل مع المدنيين هو «ضرر جانبي» حيث علق رئيس حكومة دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو في بداية الحرب بعد ارتقاء ما يزيد عن 11 ألف شهيداً في غزة بأن «الخسائر في صفوف المدنيين أضرار جانبية وأن الأهداف «الإسرائيلية» على حد قوله كانت الإرهابيين». غير أن الضرر الجانبي يحدث عندما توقع هجمات تستهدف أهدافاً عسكرية خسائر بين المدنيين وضرراً بالأعيان المدنية، وكثيراً ما يحدث هذا الضرر حين تكون الأهداف العسكرية مثل المعدات أو الجنود موجودة في مدن أو قرى قريبة من المدنيين. غير أن دولة الاحتلال في حربها على غزة لا تحارب جيشاً يمتلك ثكنات عسكرية أو معسكرات تحوي جنوداً نظاميين أو مستودعات أسلحة. بل هي تقاتل أشباحاً يخرجون لهم من أنفاق من تحت الأرض وغير معلومة المكان وفي زمن أيضاً غير معروف.

وجيش الاحتلال يقصف كل مكان في غزة فأين هي الثكنات وأين هم الجنود والمعدات التي يتذرع هذا الجيش بقصفها العشوائي من أحزمة نارية أزالَت مربعات سكنية بالكامل بسكانها؟ هذا القصف الذي يمارسه هذا الجيش للأخلاق لمنطقة مكتظة بالسكان ما هو إلا جريمة حرب وفقا للقانون الإنساني الدولي. والسؤال، أين هذا القانون الذي غدا حبرا على ورق عندما تكون الضحية الفلسطيني؟

وهل استشهاد ما يزيد عن 28 ألف وما يزيد عن 67 ألف جريح وآلاف المفقودين تحت الركام ونحن على أبواب الشهر الخامس أضرار جانبية تتذرع بها هذه الدولة التي تسمُ غيرها بالإرهاب وهي أخطبوط الإرهاب؟

وها هو الرئيس الأمريكي جو بايدن الشريك الأول لدولة الاحتلال والداعم الرئيسي لها يعترف بأن القصف «الإسرائيلي» كان عشوائيا. ومع ذلك فقد قدم دفعا صريحا عن رفضه الدعوة لوقف إطلاق النار في غزة متذعرا بأن حركة حماس تمثل تهديدا مستمرا لدولة الاحتلال. فأى ازدواجية تلك؟ فالاعتراف بأن قصف دولة الاحتلال عشوائي لا يعني إلا أمر واحد أن هذه حرب إبادة وجريمة صريحة تحدث أمام العالم العاجز والأنظمة العربية التي تساهم في استمرار هذه الإبادة ولا تمت بما يهذر به بنيامين نتنياهو من أضرار جانبية..

التحريض على الإبادة

ذات اجتماع في القيادة الجنوبية للجيش بتاريخ 9 أكتوبر 2023 قال وزير الدفاع يوآف غالانت «لقد أمرت بفرض حصار كامل على غزة، لن يكون هناك كهرباء ولا طعام، نحن نقاتل الحيوانات البشرية ونتصرف وفقا لذلك».

أما النائبة عن الليكود ريفيتال تالي جوتليف فقد دعت وفي نفس التاريخ أي التاسع من أكتوبر قوات الجيش لاستخدام كل ما في جعبتها، قائلة «حان الوقت لصاروخ يوم القيامة، إطلاق صواريخ قوية بلا حدود، لا تسوي حيا واحدا بالأرض بل تسحق غزة كلها وتسويها بالأرض، بلا رحمة، بلا رحمة»

المطالع لهذه التصريحات التحريضية وغيرها الكثير، تعني شيئا واحدا وهو الدعوة من أجل إبادة الشعب الفلسطيني وفقا لتاريخ اليهود القائم على النظرة الدونية إلى غير اليهودي ما يتيح لهم الحق باستعباد الآخر وارتكاب أي شيء بحقه. وقد دأب قادة دولة الاحتلال منذ قيامها على إطلاق مثل هذه التصريحات التحريضية. وبالرجوع للقانون الإنساني الدولي الذي لا يعترف بحق مطلق لحرية التعبير، ويعتبر التحريض على الإبادة وفقا لذلك غير قانوني كليا. فحسب المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 «يعامل المدنيون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز يقوم على العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أية معايير مماثلة أخرى». وتتص المادة الثالثة لاتفاقية الإبادة لعام 1948 على أن «التحريض المباشر والعلمي على ارتكاب الإبادة محظور».

وبصرف النظر عن الذرائع التي تتبجح بها دولة الاحتلال وأبرزها الدفاع عن النفس، تبقى هذه الحرب حرب إبادة وانتقام من كل ما هو فلسطيني.. لكن لماذا؟؟

لأن اليهود يرون كل فلسطيني سيعود مطالباً بحقه الذي سلب منه يوماً. وهم يخافون هذا اليوم ويسعون بكل ما أوتوا من قوة ونفاد وقت للتخلص من الحقيقة (الفلسطيني) وإحلال الوهم مكانها ((اليهودي))، لكن المنطق يقول أن لا وهم يدوم والحقيقة هي الواقع الصادق والثابت. أما القوانين الدولية والإنسانية فإنها لا زالت تتساقط كلما هزت الضحايا طرقي «الغريبال».

لعبة الموت

عادة ما يتم إخلاء المدنيين من أرض المعركة عندما يكون المتحاربون جيوشاً نظامية. لكن الوضع في غزة خاص ومختلف، فالحرب بين جيش وأعضاء حركة. وأرض القطاع جميعها مباحة لقصف جيش الاحتلال. والمعابر مغلقة أمام سكانه وليس أمامهم في هذا الحيز المغلق المكتظ سوى خوض لعبة الموت مع صواريخ وقناصي جيش الاحتلال ومرتزقتهم.

والمدني هو شخص غير عسكري ولا يشترك مباشرة في القتال. وسكان غزة عزّل وليسوا أهدافاً عسكرية مشروعة، ففي المعارك الطبيعية هنالك التزام بإخلاء المدنيين من أرض المعركة وتأمين ممرات ومناطق آمنة لهم، ويعتبر تعريض غير العسكري عمداً للخطر انتهاكات لقوانين الحرب. ويجب على قادة أي حرب أخذ مشكلة وجود المدنيين في منطقة الحرب عن طريق تحذيرهم، وقد يتم ذلك بإسقاط منشورات أو إطلاق بلاغات بمكبرات الصوت أو في الإذاعة لكن في غزة نجد أن القصف عشوائي ومفاجئ وانتقامي وجنوني، الهدف منه القتل والإبادة، فالصياد لن يتجنب فريسته في لعبة الموت، ولن يحذرهما لأنها باتت هدفاً له، يتعطش لدمه، يلاحقه حتى بعد موته. في غزة لا قوانين تطبق على الصياد ولا محكمة تتخذ الضحية، فالجميع متآمر ومتواطئ.

والمنطقة الآمنة تعبير غير رسمي، يغطي تنوعاً واسعاً من محاولات إعلان مناطق خارجة عن حدود الاستهداف العسكري. حيث تهتم اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 بثلاثة نماذج هي

1. مناطق الاستشفاء.

2. المناطق المحيطة (الأمنة).

3. المناطق المعزولة من السلاح.

وترتيبات هذه الاتفاقية تتطلب اتفاقاً بين الدول المتحاربة. ولما كانت الحرب على غزة حرباً غير متكافئة كما قلنا فهي جيش ضد حركة، فالسؤال هل تنطبق هذه المعاهدة عليها؟ أم أنها استغلت هذا الوضع لممارسة لعبتها القذرة؟.

والمتابع لمجريات الحرب لا بد بأنه شاهد أو قرأ ما قام به جيش الاحتلال في بداية كانون الأول 2023 حين وجه دعوات لسكان القطاع بالتوجه إلى منطقة الجنوب باعتبارها منطقة آمنة مع تعهدات مسؤولين في الجيش بعدم مواجهتها. لكنهم كذبوا، فوسط البرد والجوع وانعدام المأوى، قصف وموت بل وإبادة. فعن أية مناطق آمنة يتحدثون وأي أمان يدعون والقطاع كله بات على فوهة بركان من الموت؟ وخير شاهد على غدر العدو شارعي صلاح الدين والرشيدي الساحلي الذين غرقا بدماء الشهداء وجثامينهم وقت نزوحهم إلى الجنوب بسبب القصف الغاشم.

وها هي الأمم المتحدة التي صممت على مقاس دولة الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول العظمى تصرح ومنذ بداية الحرب أنه «من المستحيل إنشاء ما يسمى بمناطق آمنة يفر إليها المدنيون داخل قطاع غزة وسط حملة القصف الإسرائيلية».

كما قال الناطق باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» «جيمس إدر» للصحافيين في جنيف «إن ما يسمى بالمناطق الآمنة غير منطقية وغير ممكنة، وأعتقد أن السلطات على علم بذلك». فآين الأمان وغزة اليوم وهي على أبواب الشهر الخامس من الحرب الفاشية عليها وصرخات الأطفال تدوي في خيم النازحين تطالب الأهل بكسرة خبز وشربة ماء؟

الملكية المدنية

لم توفر العمارات السكنية والمنازل في قطاع غزة عامة منذ بداية الحرب مزايا عسكرية بالنسبة لجيش الاحتلال ولم تقف خططهم في البحث عن أنفاق المقاومة الفلسطينية. وليس للقصف المجنون الممنهج وتدمير كل تلك «الملكية المدنية» إلا من أجل إنجاح خطة حكومة نتياهو في إجبار سكان القطاع على تركه، في حرب إبادة الهدف منها التطهير العرقي. وطالما كان حلم قادة دولة الاحتلال أن يستيقظوا ليجدوا غزة وقد ابتلعها البحر. فما يفعله الجيش من قصف وتدمير لهذه الملكية إلا لذلك الهدف (التطهير العرقي) وليس لضرورات معركة إن جاز لنا أن نسميها.

وتدمير الملكية المدنية بهدف دفع السكان المدنيين على الفرار بشكل دائم يعتبر انتهاك لقوانين النزاع المسلح وأن ما يقوم به جيش الاحتلال من تدمير ومحو لمربعات سكنية كاملة ما هو إلا خرقا قانونيا لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الملحق بها. وطبقا لاتفاقيات لاهاي لعام 1899 وعام 1907 فإن «تدمير ملكية العدو أو مصادرتها إلا إذا كان مطلوبا بإلحاح لضرورات الحرب «ليس قانونيا». كما تنص الاتفاقيات أيضا على «ضرورة احترام الملكية الخاصة».

وتحكم أحكام قوانين النزاع المسلح أيضا الظروف التي يمكن في ظلها تدمير الملكية كضرر جانبي. «إذ يجب أن لا يتجاوز الضرر حد الضرورة العسكرية وأن لا يكون تعسفيا». وعند التدقيق بهذه الفقرة فإننا سنخرج بمخرج واحد وهو أن تلك العمارات السكنية حتى لو كانت تخدم مثلما تدعي دولة الاحتلال المقاومة الفلسطينية فإن طريقة تدميرها يجب أن لا تتجاوز الضرر الجانبي وأن سياسات

مثل سياسية الأرض المحروقة تدمر ليس فقط بشكل تعسفي بل هو الانتقام الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. وتؤكد اتفاقية جنيف الرابعة أن تدمير الملكية الواسع ومصادرتها الذي لا تبرره ضرورة عسكرية ويتم بشكل لا شرعي وتعسفي «خرق قانوني جسيم».

لكن من يتجرأ على دحض مزاعم دولة الاحتلال بالضرورة العسكرية أو على رغبتهم القانونية في الحصول على ميزة عسكرية. وهنا ما الفائدة من الاتفاقيات الدولية والقوانين الدولية والإنسانية إذا كانت معاييرها تتسم بالازدواجية؟ وموادها لا تنطبق على هذه الطفرة السرطانية التي نبتت ونمت وتضخمت في شرقنا، حتى غدت تمرح وتلعب وتلهو، تسرق الأرض وتتعدى على العرض وتسلب ما ليس لها تحت مسمى أرض الأجداد والممالك وهي لا تملك شبرا من أرضنا.

بين فكي كماشة

من أمام معبر كرم أبو سالم بتاريخ 6 شباط 2024 تعالت أصوات الكراهية من حناجر قطعان المستوطنين في مظاهرة تطالب بعدم دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة حتى الإفراج عن الأسرى لدى المقاومة الفلسطينية. وقد منعت هذه المظاهرات بالفعل دخول تلك المساعدات المتجهة إلى جنوب القطاع والذي كانت الأمم المتحدة الأمريكية الصهيونية قد صرحت أنه على شفير كارثة.

ياللعار عندما يتمكن حفنة من مستوطني الشتات ويهود الخزر من منع دخول المساعدات إلى قطاع ينام ويستيقظ على أنات الجوع والموت، وفي المقابل يمر خط الخيانة بكل سلاسة وبلا منغصات من بلاد العُرب محملاً بأفضل ما تنتجه إلى بلاد الأعداء. فعن أي بلاد نتكلم والعُرب في أقفاص صنعتها دول تعتبر شرقنا متخلفاً وقذراً، وهي التي أصبحت عظمى بخيراتنا؟ عن أي عُرب نتكلم والحرب على غزة تدخل شهرها الخامس وقد وصلت إلى حافة هاوية مجاعة كارثية؟

فأين البروتوكولات التي تعتبر تجويع السكان المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب محظور في كلا النزاعين الدولي والداخلي. وهو حظر نص عليه بصراحة في كلا البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف. وفي غزة اليوم يتذرع المستوطنين بأن المساعدات تذهب لما يطلقون عليهم «إرهابيين» في تجويع صريح للمدنيين، دون استخدام القوة من الدول التي تدعي الإنسانية. أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فتتخذ موقفاً يقول «بأن الخوف من تحويل المدد إلى عسكريين لا يشكل مبرراً قانونياً

لرفض مروره. غير ان الأمر عندما يتعلق بغزة فإن الموقف يصبح غير مقبول عند دول الشيطان».

وأين هي المادة الثالثة والعشرين من اتفاقيات جنيف الرابعة التي تنص على أن «المساعدة الإنسانية للمدنيين تتمتع بحق المرور الحر عبر خطوط المعركة إذا كانت مرسله إلى الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر والحوامل والنفاس» كما يمكن حسب المادة إعطاء استثناء أوسع عندما يكون جميع أو بعض السكان المدنيين في أرض محتلة غير مموّنين بشكل كاف».

دولة الاحتلال لم تتسبب في منع دخول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين فقط بل قصفت ودمرت الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين بما في ذلك المواد الغذائية والأراضي الزراعية ومرافق مياه الشرب. وكل ما ذكرنا يُحظر تدميره وفقا للمادة 54 من البروتوكول الأول.

وغزة ما بين أقوال محكمة العدل الدولية في لاهاي وتصريحات الأمم المتحدة وتخوف منظمات حقوق الإنسان تقع بين فكي كماشة القصف والجوع..

الاعتقال اللاشعري

خلال الحرب على غزة اعتقل جيش الاحتلال مئات الفلسطينيين في أنحاء مختلفة من القطاع وسط الجوع والعطش والبرد. وفي معتقلات خالية من الإنسانية مثل الواقع في منطقة زيكيم وسجن النقب يتعرض هؤلاء المعتقلين للتكيل فمّن الضرب بالهراوات المعدنية وعصي الكهرباء إلى صبّ الماء الساخن على رؤوسهم بحضور متفرجين مدنيين يهود قاموا بتصوير هذه المشاهد بكل متعة على جوالاتهم النقالّة. كما شارك هؤلاء المتفرجون بدور آخر بالإضافة إلى المشاهدة والتصوير والتشفي، بتعرية المعتقلين وتعريضهم للعذاب بشكل علني.

وقد تبحر جيش الاحتلال بأن سبب هذا الاعتقال هو التحقق إذا ما كان بعضهم من مسلحي حماس أو نشطاء منها. وحتى لو افترضنا أن هؤلاء المعتقلين مسلحين أو معادين يظل القانون يتطلب معايير معينة، تبدأ بمعايير المادة السابعة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تضمن لهم الحماية والمعاملة الإنسانية سواء كان من حيث تأمينهم بالطعام والشراب والنوم الكافي، هذا في حال كما قلنا أنهم مسلحين. فكيف ونحن أمام اعتقال مدنيين لا علاقة لهم بالسلاح؟

ومن هنا فالمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع بما يخص المعتقلين المدنيين، تنص على أنه «يجب معاملتهم معاملة إنسانية دون تمييز يقوم على العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد» كما تحظر المادة الثالثة «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية أو التعذيب».

لكن أين هذه المواد من كل ما حصل ويحصل إلى الآن مع سكان القطاع وصولاً إلى الأطباء؟ فما هو الطبيب سعيد عبد الرحمن يعتقل من المستشفى الأهلي من قبل قوات العدو التي اقتحمت المستشفى وحجزت الطبيب لمدة 45 يوماً حيث قامت بتكبيل يديه وساقيه وعصب عينية طوال فترة اعتقاله. ويقول الطبيب أن سجنائه أمروه بالنوم في أماكن مغطاة بالحصى دون فراش ووسط موسيقى صاخبة.

كما أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال مدير مجمع الشفاء الطبي الدكتور محمد أبو سلمية بتاريخ 23 نوفمبر 2023 فوق فريسة للتعذيب الوحشي حيث حرم من النوم وتعرض للإهانة بإجباره على المشي على أطرافه وقاموا بتكسير يديه وقدميه كل هذا لأنه رفض تسجيل فيديو يتهم المقاومة باستخدام المستشفى كمقر عسكري.

فما الأسباب التي تدفع دولة الاحتلال إلى اعتقال مدنيين لا ضرورة لاعتقالهم، فهم لم يتجسسوا ولم يتسببوا بتهديد أمن دولة الظلم هم فقط نزحوا من منطقة إلى أخرى في القطاع بحثاً عن مكان آمن. فأين محاكم العهر واتفاقيات الكذب من كل جرائم الحرب البشعة التي ترتكب في غزة؟

اختفاء قسري

تصاعدت عمليات الاختفاء القسري وما يعقبها من إعدامات في ضوء استمرار الإبادة الجماعية في غزة. وما إصرار جيش الاحتلال على إبقاء المعتقلين رهن الإخفاء إلا نيته في تنفيذ المزيد من التعذيب بحقهم، حيث رفض الجيش تزويد المؤسسات الحقوقية التي تطالب بالكشف عن مصيرهم وأماكن تواجدهم. غير أن بعض ما حصل مع هؤلاء المعتقلين أخبر عنه من أفرج عنهم بعد أسابيع من اعتقالهم. حيث تحدثوا عن التنكيل والتعذيب الذي تعرضوا له أثناء مدة اعتقالهم. لكن عدد غير قليل ممن لم يظهروا كانت قد طالتهم يد الغدر فنفذت بهم عمليات القتل. فقد اكتشفت مقبرة جماعية في شمال قطاع غزة تضم ما يزيد عن 30 جثة متحللة، تم قتلهم وهم معصوبوا الأعين ومكبلي الأيدي. وما هذه المقبرة إلا غيض من فيض من الانتهاكات التي يرتكبها جيش الاحتلال بدعم من الولايات المتحدة ودول الشيطان وخنوع العرب ومباركة من اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها وقوانين منظمات حقوق الإنسان.

لكن لا ضير في كل جريمة حرب أن نذكر ما نصت عليه هذه الاتفاقيات والقوانين التي بات الجميع يعلم زيفها وكذبها. حيث يعتبر الاختفاء القسري في القانون الدولي معقد فهو يشمل مجموعة من جرائم الحرب المنفصلة أولها - الاعتقال غير الشرعي وقد تناولته في مقال سابق. أما ثاني هذه الجرائم فهو - الحبس وثالثها - جريمة القتل «الإعدام غير الشرعي».

وهنا فإن عملية الاختفاء ما هي إلا اعتقال شخص ما بسرية بحيث لا يسمح بأي نوع من الاتصالات مع العالم الخارجي وقد

يشمل اختفاؤه التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، وقد ينتهي الأمر به إلى القتل.

وينص القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالمرحلة الأولى «الاعتقال» «أن على السلطات أن لا تقوم باعتقالات تعسفية، ويجب أن تستند إلى أسس قانونية سليمة عندما تحتجز شخصا وتبقيه لديها ضد إرادته».

أما بالنسبة للجريمة الثانية «الحبس» فينص البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف على أن للشخص حالما يتم احتجازه حق المعاملة الإنسانية من ضمنها حق إرسال رسائل وتلقيها وأن لا يجبر على اعتراف بالإضافة إلى أمور أخرى.

أما الجريمة الثالثة فهي جريمة التعذيب التي قد تصل إلى القتل وهو أمر غير قانوني أيضا. ويعتبر نظام محكمة الجنايات الدولية الأساسي الصادر في روما عام 1998 بصراحة على أن «الاختفاء القسري للأشخاص.. جريمة إنسانية إذا ارتكب بشكل واسع ومنظم».

وفي غزة لا استثناء في حالات الاختفاء القسري، فالرجال والنساء والأطفال جميعهم تعرضوا لمثل هذه الممارسة.

وغالبا ما تستخدم دولة الاحتلال جريمة مثل هذه كاستراتيجية لنشر الرعب في غزة.

وبات القطاع حقل تجارب

بالأمس البعيد تبجحت الحركة الصهيونية بهولوكوست كاذب، فانتفض العالم وساهم في بناء دولة من لا شيء. أما اليوم فالجميع يساهم في قتل وذبح سكان غزة بأبشع هولوكوست للموت. وليت هذا الموت كان رحيمًا. فأمام صرخات المتألمين جراء الأسلحة المحرمة التي تأكل الجلد وتذيب اللحم تُلغى الإنسانية وتتخذ لها زاوية بعيدة عن الأعين..

الشهادة أصبحت أمنية وسط ملاحقة هذه الأسلحة المحرمة وخروج معظم مستشفيات القطاع عن الخدمة بسبب جيش الاحتلال الذي ارتكب ما لم يُرتكب في تاريخ البشرية من بشاعة. ومن هذه الأسلحة التي يستخدمها اليوم هذا الجيش اللاأخلاقي في غزة ويجرب مفعولها على أهلها ومدى فعاليتها

1. القنابل العنقودية، حيث تضم الواحدة منها عشرات القنابل الصغيرة التي تتوزع عند إطلاقها في كافة الاتجاهات.
2. قنابل جدام الذكية، وهي صناعة أمريكية تصنف ضمن القنابل الأكثر تدميرا ويصل مداها قرابة 28 كم.
3. القنابل الفراغية، تصنف أنها الأشد تدميرا وتقارب في مفعولها قنبلة نووية من العيار المصغر.
4. القنابل الغبية، وهي قنابل تزن حوالى 900 كغم وتلقى من الجو وتتسبب في إحداث دمار في مساحات كبيرة.
5. قنابل هالبر، وهي قنابل حارقة وخارقة للحصون، وقد دمر بها جيش الاحتلال المباني في غزة.
6. الفسفور الأبيض، وهي مادة كيميائية تشتعل عند تعرضها للأكسجين وتتشردخان كثيف حيث تتسبب في حروق شديدة.

وقد صرح مدير الإعلام في غزة على أن تل أبيب ألقّت أكثر من 65 ألف طن متفجرات على القطاع، وجيش الاحتلال يستخدم الفسفور الأبيض والقنابل الغبية والجدام وغاز الأعصاب. كما أكد أطباء في غزة أن جنامين ومصابين تصل المستشفيات متفحمة وأشلاء مقطعة الأوصال.

ووفقا لخبراء عسكريين أكدوا أن دولة الاحتلال زودت قذائف المدفعية والدبابات «يورانيوم منضب» للفتك بأجساد الضحايا. كما أن دولة الاحتلال تستخدم غاز الأعصاب الذي يسبب الشلل والهلوسة والموت المحقق.

ومن المعلوم بأن القانون الدولي الإنساني يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات وآلام لا مبرر لها»

لكننا نكررها وسنظل نكرر بأن في غزة لا قوانين تطبق على القاتل لأن واضعوا هذه القوانين يقضون خلف جبروت دولة الاحتلال ويعملون معهم على محاولة إركاع غزة وأهلها.. لكن هيهات فغزة قوية بأهلها وهؤلاء أقوياء بمقاومتهم التي لم ولن تتخلى عنهم، فطوبى لغزة وأهلها ومقاومتها.

تكميم أم تواطؤ

الشيء الطبيعي فيما يتعلق باللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تتسم بالإخلاص لمبادئها التي تمنعها من التحيز في النزاعات الداخلية أو الدولية. وفي حال انتهاك القانون الدولي الإنساني يتحتم عليها أن تتخذ الإجراءات التي تهدف إلى إنهاء حالات الانتهاك ومنع وقوعها. ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال، الملاحظات الشفوية أو التقارير المفصلة من قبل رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الموجهة إلى الدولة المنتهكة للقانون الدولي الإنساني. وفي حال رأت أن هذه الانتهاكات خطيرة ومتكررة فإنه يتوجب عليها أن لا تتوانى في إبداء رأيها علنا وتطلب إنهاء الانتهاكات وخاصة عندما تكون قد خرقت القانون الدولي الإنساني. فكيف عندما يكون هذا الانتهاك بشكل علني، فاضح يتم لا أمام هذه اللجنة فقط بل وأمام هذا العالم أجمع.

لكن ما رأيناه من هذه اللجنة في حرب وعدوان دولة الاحتلال على غزة 2023 - 2024 هو موقف صادم في الحقيقة وعار من الإنسانية. وبالفعل فغزة أسقطت الأفتنة التي تقنعت بها وجوه ادعت المثالية والإنسانية على مستوى دول وأشخاص ومنظمات ولجان وقوانين بل ووصلت لتسقط هذا القناع عن جينات الأخوة، فأثبتت زيفها وكذبها وأنها ليست إلا جينات صهيونية بامتياز. وسأطرح مثالا واحدا من عشرات أثبتت الموقف السلبي تجاه غزة وتواطئ ليس له مثيل مع دولة الاحتلال المعتدية والظالمة. فمع بدء الاجتياح البري على شمال القطاع كان مجمع الشفاء الطبي هدفا رئيسيا له. حيث تعرض للقصف من جيش الاحتلال فقصف هذا الجيش ألواح الطاقة الشمسية ومولدات الكهرباء. كما فرض

على المجمع حصار كامل ومنع دخول الإمدادات الغذائية والطبية للمحاصرين بداخله من كوادرات طبية وجرحى ونازحين. وهنا لم نرى لجنة الصليب الأحمر قد تحركت لتقوم بدورها الإنساني، بل لقد رأيناها تبرر صمتها المتعمد «بعدم وجود التنسيق مع الاحتلال». عذر أقبح من ذنب!

كما أنها قد غابت بشكل كامل وقت إطلاق الصرخات والمناشدات من قبل الطواقم الطبية بهدف التنسيق من أجل إخلاء الأطفال الخدج، عندما قرر جيش الاحتلال الإخلاء القسري لمجمع الشفاء. فوضعت في الأذن الأولى طين وفي الثانية عجين وتجاهلت كل ما سمعت. بالرغم أن من الإجراءات التي يتحتم عليها تطبيقها لإنهاء الانتهاكات الإنسانية الخطيرة هي تلقي ونقل الشكاوى. فما الذي فعلته هذه اللجنة التي تدعي الإنسانية غير التواطؤ مع دولة الاحتلال عن قبول ورضا؟ فما أقبحها من إنسانية!

والأمثلة كثيرة ومعقدة على التجاوزات والانتهاكات التي ارتكبتها هذه اللجنة من عدم القيام بأي إجراء من تلك التي يحتمها عليها القانون الدولي الإنساني. لكن لا غرابة فحتى القانون الدولي الإنساني سقط في غزة وسقط معه الصليب الأحمر ومن هنا فإن كل طفل في غزة يوقع على عريضة مفادها إضافة لجنة الصليب الأحمر إلى رؤوس الشيطان التي تتواطأ محبة ورضى مع دولة تعشق دم «الأغيار».

ولا غرابة أيضاً مما يحدث ما دامت الأنظمة التي تحكمنا أنظمة كسيحة أخلاقياً وإنسانياً جبانة وذليلة تتحكم بشعوب مدججة عاجزة عن صنع الحرية.

التعذيب، انتقام أم انتزاع

لا يستخدم التعذيب أحياناً بهدف الإيذاء البدني فحسب بل يتعداه إلى هدف أقبح وهو إذلال الضحية. فكيف وإن كان من يمارس فعل التعذيب هو ذلك الفاشي المحتل؟

طالما مارست دولة الاحتلال التعذيب على الفلسطينيين، فتقوم بتطبيق أبشع أنواع العذاب وخاصة امتهان الكرامة عندما تقوم بتعريته بالكامل أثناء جلسات التعذيب، لأسباب منها سحب اعتراف من المعتقل. أو لأسباب أخرى مثل التشفي. والفلسطيني لا ينسى قضيته بالتالي هو دائم الدفاع عنها بشتى الطرق المتاحة له. لكنه بهذا الدفاع لا يغدو أكثر من «إرهابي» من وجهة نظر العدو، وهنا تبدأ عمليات الانتقام في حقه تبرره هذه الدولة بالدفاع عن نفسها. فتمارس عليه همجيتها وإرهابها.

ففي حربها على غزة 2023 - 2024 تعرض معتقلين من قطاع غزة بما فيهم الأطفال والنساء لمختلف عمليات التعذيب الوحشية البدنية والنفسية، فمن الممارسات التي تحط من الكرامة الإنسانية إلى تلك التي تترك أثرها على جسد المعتقل. بما في ذلك القيام بتعريته، والتحرش الجنسي أو التهديد به. والضرب بشكل وحشي وانتقامي وإطلاق الكلاب تجاههم والشبح لساعات طويلة. ناهيك عن السب والشتم وإجبارهم على الجلوس في أقفاص ومعاملتهم كأنهم حيوانات. بالإضافة إلى الحرمان من الطعام والذهاب لدورات المياه. كما أبلغت معتقلات من القطاع بأن جنود الاحتلال تحرشوا بهن، بما في ذلك وضع أيديهم على أعضاء حساسة، والإقدام على إجبارهن على التعري وخلع الحجاب.

وكم منهن من نادت وامعتصماه! لكن اليوم لا معتصم، فالملوك والرؤوساء عموا وصموا عن غزة وصرخات النساء. فأى دم ذاك

الذي يسري في أجسادهم؟ اليوم لا عاصم يا غزة سوى قدرة الله. ومن المعروف بأن التعذيب من الممارسات المحظورة دولياً، حيث توضح المادة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949 أن «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب» وبالمثل «الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة، ممنوعة في ظل أية ظروف»

ونعود لنتساءل أين هي اتفاقيات جنيف؟ وأين كرامة الإنسان أمام دولة تبجحت حينما لم تجد من يردعها؟ عرب نيام وآخر يمارسون رياضة الخيانة في بحر الخنوع والتطبيع.

النساء والحرب

تعتبر النساء شريحة هشة من وجهة النظر الإنسانية، وذلك بسبب تركيبة جسدها البيولوجية الحساسة من بعض نواحي وفي بعض الأوقات في حياتها اليومية التي تكون فيها ضعيفة جسديا ونفسيا. فهي التي تحمل وتلد وتربي وتسهر على المرضى وغير ذلك. فكيف وإن اجتمعت تلك الظروف في الأزمات؟ وكيف إن كانت هذه الأزمات حرب همجية موجهة نحو غزة تحديدا؟

المرأة في غزة حُرمت من بيتها، دورة المياه بل والماء نفسه، مستلزماتها، حاجياتها الخاصة. تنزح من منطقة إلى أخرى في القطاع بحثا عن مكان آمن، تحت القصف والقنص سيرا على الأقدام وسط الركام والجثث، بمفردها بعد أن فقدت عائلتها أو مع أطفالها أو بعضهم ومن غير زوج تركته هناك تحت الردم شهيدا. ينتهي بها الأمر إلى مدرسة مكتظة للنزوح، لم تحمل معها سوى ما تلبس ويلبسون. أو إلى خيمة فيكون حظها كبيرا لأن هناك من تنام في العراء البارد. كيف تتصرف المرأة في هذه الحالة؟ ولا ماء ولا غذاء ولا حتى غطاء. كيف تتصرف تلك التي تعرضت للاعتقال من قبل جيش مُنحل، بل ماذا تفعل أمام التتكيل الذي يتعدى إلى التحرش أحيانا؟

والتي شاهدت أعمال العنف واختبرتها بمقتل زوج وأطفال، أم وأب وأخوة وأخوات، أمام عينها، ألن تشكل لها صدمة شديدة لها تداعياتها النفسية لفترة طويلة؟

ومعبر كرم أبو سالم ألم يكن له الأثر السلبي حين حال دون دخول المستلزمات الصحية النسائية؟ نعم كل شيء كارثي بالنسبة لشريحة النساء، والعالم يقف مكتوف اليدين يتفرج وربما يصفق لما يحصل.

أين هي اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 27 التي تلزم حتى الدول التي لم تصادق عليها. حيث تنص على أنه «يجب حماية النساء خصوصا من أي هجوم على شرفهن وخصوصا الاغتصاب والدعارة المفروضة، وأي نوع من أنواع الاعتداء غير اللائق» غير أننا رأينا نساء في غزة قمن بكسر الصورة النمطية للمرأة. فوجدنا المراسلة التي تنقل الحدث، والمرضة التي تسهر لتساهم في إنقاذ الجرحى، والطبيبة التي تتحدى القنص وتجري لتتقذ مصاب في الطرف الآخر. والتي تقطع الحطب لتطهو لصغارها. فألف تحية لجميع نساء غزة اللواتي تفوقن على نساء العالم أجمع بصبرهن وثباتهن.

إنهيار القوانين الدولية والإنسانية 100 %

يبدو بأن الفلسطينيين يشكل ربعاً لدولة الاحتلال أينما حلّ. فهو مطارد داخل فلسطين وخارجها. فهذا العدو مستعد لخرق جميع القوانين الدولية والإنسانية. ومن المعروف بأنه ومنذ قيام دولة الاحتلال لم يطبق عليها أي من هذه القوانين بالرغم من كل ما ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني من مجازر وتطهير عرقي منذ قيامها وحتى يومنا هذا .

والفلسطيني الذي اقلق راحة حدودها الشمالية، اصبح ملاحقاً على مستوى القادة والأفراد . فكم قيادياً كان هدف لعصاباتهما، وكم مخيماً تم محوه وسوي مع الأرض بتغطية وتخطيط وتحريض وإدارة منها؟ وأكبر شاهد على ذلك مخيم تل الزعتر في بيروت وغيره من المخيمات التي لم يعد لها أثر. وفيما يتعلق بالفلسطيني حتى المستشفيات وكوادرها ووحداتها الطبية أصبحت ملاحقة وينظر إليها على أنها ثكنة عسكرية تشكل خطر على أمنها. وهذا طبيعي لدولة قامت على أنقاض شعب آخر. ففي عام 1982 أثناء الغزو «الإسرائيلي» للبنان، هاجمت قوات الاحتلال المستشفيات ومن ضمنها مستشفى غزة في مخيمي صبرا وشاتيلا. حتى أن الكوادر الطبية اضطرت وقتها لوضع أكياس من الرمل على نوافذ الغرف لحماية المرضى.

وفي حربها على غزة 2023 - 2024 هاجم جيش الاحتلال المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين في القطاع الصحي. وقد أخرج عدد من المستشفيات عن الخدمة وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية. واستهدفت هذه الهجمات مستشفيات القطاع وقامت باحتجاز كوادرها والنازحين الذين لجأوا إليها، وعرضوا حياة المرضى

لموت. ومنها ما حصل على سبيل المثال في مستشفى العودة شمال القطاع حيث احتجزت قوات الجيش داخل هذا المستشفى كوادر طبية ومرضى ونازحين بلا ماء ولا طعام ولا دواء ومنعت الحركة بين الأقسام. كما مارست قوات الجيش اعتقال أعضاء من الكوادر الطبية على رأسهم مدير المستشفى ومريض ومرافق.

كما أخرجت قوات الاحتلال أيضا مستشفى المعمداني عن الخدمة نتيجة حصاره واعتقال كوادره الطبية والجرحى والنازحين أيضا. وهذا غيظ من فيض فقد استهدفت مع استمرار هذه الحرب معظم مستشفيات القطاع فلم يسلم مستشفى من القصف. وقد وصل أن اعتدت على سيارات الإسعاف التي تحمل المرضى بقصفها، ومثال ذلك ما حصل عندما استهدفت في بداية الحرب سيارة إسعاف أمام مجمع الشفاء الطبي أسفر عن استشهاد عدد من الجرحى كانوا بصدد التوجه إلى معبر رفح أملا في تلقي العلاج. ومن المعروف بأن المستشفيات تتمتع بحماية خاصة وفقا للقانون الإنساني الدولي. ويعتبر الهجوم عليها أو على أية وحدة طبية أخرى سواء كانت مدنية أو عسكرية جريمة حرب. كما أنه لا يجوز الهجوم على أفراد الخدمات الطبية. ولا يجوز مهاجمة سيارات الإسعاف تحت أي ظرف ويجب احترامها وحمايتها وفقا للمادتين 35 و19 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949.

وتنص المادة 20 من اتفاقية جنيف الرابعة على «أنه يجب احترام وحماية الموظفين المخصصين كليا بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية» وتمنع مواد أخرى تدمير المستشفيات والعيادات المدنية أو إغلاقها مؤقتا أو بشكل دائم أو تعمد إعاقة تزويدها بالطعام أو الماء. أو الأدوية أو الكهرباء.

فأين العالم من هذه القوانين ودولة الاحتلال ترتكب حرب إبادة وتنتهك جميع القوانين. أين ما تسمى محكمة العدل الدولية من كل هذا؟ دولة الاحتلال لا قانون يقف في وجهها فجميع القوانين انهارت

أمام جبروتها التي تقف خلفه الولايات الأمريكية المتحدة وبقية دول
الشیطان، أما الأنظمة العربية فهي توابع وأضعف من أن تتبس بكلمة
ما دامت الكراسي تقف حواجز بينها وبين صحوة الضمیر.

إلى محكمة العدل الدولية

على إثر القضية التي تقدمت بها جنوب أفريقيا ضد دولة الاحتلال بشأن عملية الإبادة الجماعية التي ترتكب في غزة من قبل دولة الاحتلال 2023 - 2024 أصدرت محكمة العدل العليا حكماً مفاده الآتي «يلزم «إسرائيل» باتخاذ «تدابير مؤقتة» لحماية الفلسطينيين في غزة والامتنال لاتفاقية منع الإبادة الجماعية». وكان من المنتظر أن قرارها الذي سيصدر عبارة عن اتخاذ إجراءات طارئة فقط حيث أن قضية هل ارتكبت دولة الاحتلال إبادة أم لا يحتاج إلى سنوات للفصل فيه.

لكن هذه المحكمة ولأنها هي الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة فهي للأسف لا تملك سلطة واسعة لتنفيذ أحكامها ولم ولن تشكل يوماً أي ضغط على دولة الاحتلال والدليل أن الحكم الذي أطلقته حبر على ورق فالإبادة لم تتوقف بل أن حدة عمليات القصف ازدادت، وكأن تلك المحكمة قد أعطتها الضوء الأخضر لتستكمل بشكل أكثر وحشية من ذي قبل.

فهل يعرف من أعطى الضوء الأخضر معنى شعور أن تكون مسجى على أرضية مستشفى خرج أو يكاد عن الخدمة وعشرات الشظايا تنهب جسدك؟ هل عاش من أطلق الحكم شعور أن تبتسر ساقك أو أي عضو آخر دون مخدر فتعيش حالة من الهذيان بسبب الألم فقط لأن دولة الاحتلال تمنع وصول أي مساعدات طبية وغيرها للقطاع؟ هل عاش شعور أن تسكن في خيمة وينام أطفالك جوعاً وسط البرد وعلى الوحل؟ أن تفتش رصيف لا يرحم وصرخات الأطفال تملأ فضاء القلوب وتقطع نياطها كل لحظة؟ أن تكون طبيبا فينفد ما بين يديك من مستلزمات ضرورية

وصولاً إلى الماء النظيف، تنتقل من جرح إلى آخر دون تعقيم لا
لشيء إلا لأن تلك المستلزمات عزّت على أهل غزة؟
فأين هي هذه المحكمة وأين عدلها الذي تتبجح به وجملها
تائهة، تعترف بالعدل ولا تحكم به؟
لكن لا غرابة في الموضوع فأمریکا التي صنعتها استخدمت
الفيتو ثلاث مرات ضد غزة وأطفالها منذ 7 أكتوبر آخره ضد
قرار قدمته الجزائر إلى مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار
لدواع إنسانية. فكيف ننتظر منها أن تحكم لصالح غزة؟

كلمات مقنعة

يعتمد الإعلام العبري أسلوب الانتقائية في المصطلحات باعتبارها قاعدة صحافية بما تضرر خلفها من عمق سياسي وعقدي. ذلك لأن هذا الإعلام يلعب دورا مهما في تعميق الوعي السياسي والعقائدي لدى متابعيه. ومن هنا نستطيع القول أنها تشارك في التأثير عليهم بقوة.

وقد اتسمت الحرب على غزة 2023 - 2024 كما حروب دولة الاحتلال السابقة. فاستخدمت عددا من هذه المصطلحات التي تخدم شعبها كما شعوب العالم بهدف الإقناع.

ومنها عملية طوفان الأقصى التي أطلقت عليها «العملية الإرهابية». وقد سميت دولة الاحتلال العملية بهذا المصطلح بهدف تعميق فكرة أن ما فعلته المقاومة الفلسطينية بتاريخ 7 أكتوبر من اقتحام لمستوطنات الغلاف وما رافقها ما هو إلا تعد على أمنها. فجاء ردها الوحشي من قصف وقتل وتدمير واستهداف للابرياء. فبرز مصطلح «الدفاع عن النفس» لتبرر ما ارتكبته ولا زالت من مجازر وعمليات إبادة جماعية وتهجير وتجويع وحصار وبقية العقوبات الجماعية الأخرى.

وعندما وقفت شعوب العالم ضد الانتهاكات التي يتعرض لها قطاع غزة تبجحت بـ «طهارة السلاح» وأن حربها «أخلاقية». وما سقط من ضحايا ما هو إلا «أضرار جانبية» لعملياتها التي ادعت زورا وبهاتا أن الهدف منها تدمير «أهداف إرهابية».

وغيره من المصطلحات التي كمنت خلف قناع انتقائيتهم. غير أنني سأكتفي بما أتيت على ذكره.

لقد جاءت عملية 7 أكتوبر ردا على الانتهاكات التي ترتكبها دولة الاحتلال طيلة عقود من هدم للبيوت ومصادرة أراض وأموال

وعمليات اعتقال ظالمة وغيرها الكثير لا يسعنا الإتيان عليها هنا. غير أن السبب الأهم يكمن في نية هذه الدولة عن طريق الجماعات اليمينية المتطرفة هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل الثالث، وكانت مقدمات ذلك من خلال إقامة طقوس تلمودية داخل المسجد الأقصى واقتحامات، كان ذلك قبل عملية الطوفان بأيام قليلة. فبأي أي حق تأتي دولة الاحتلال لوسم العملية بأنها إرهابية وهي من صنع الإرهاب؟

ثم كعادتها ادعت بان سبب الحرب كان بدافع الحفظ على أمنها والدفاع عن نفسها أمام هجمات المقاومة الفلسطينية وصواريخها، وهي التي بدأت بالاستفزازات كما هي عاداتها؟ ففي عام 67 بررت حربها بأنها بهدف الدفاع عن نفسها بينما هي تخطط منذ 63 الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة وأن ما حصل في 48 هو خطأ تاريخي أصلحته في 67 فاستولت على كامل ارض فلسطين بعدما مارست استفزازها على من حولها.

واليوم ترتكب إبادة جماعية بحق أهل غزة وتبرر فعلتها من خلال غسل الكلمات وتزويقها أمام العالم.

وتذهب لتطلق على حربها الهمجية الدموية بحق المدنيين بانها «أخلاقية» وهي بعيدة كل البعد عنها. فهل تتمثل الأخلاق بالقتل، بقصف المستشفيات، بالإغارة على شبكات المياه، بتدمير المساجد والمدارس والجامعات؟ فكيف يصبح المجرم أخلاقي في حرب كالتى تحدث في غزة؟ ثم يتبجحون بطهارة سلاحهم، والطهارة براء منهم! فالهدف بات واضحا من وراء استخدام مثل هذه المصطلحات المغسولة من قبل دولة الاحتلال في حرب لا أخلاقية كهذه ألا وهو إظهار براءتها وطهارتها أمام العالم وفي المقابل وضع المقاومة الفلسطينية في قفص الاتهام وأنها المعتدية.

76 عاما ولا زالت طور التكوين

لطالما كانت دولة الاحتلال النموذج الأمثل في قائمة الشذوذ كدولة غير مكتملة الأركان. فبالرغم من مرور 76 عاما على قيامها إلا أنها ما زالت طور التكوين.

فهي الدولة الوحيدة التي لم توضع لها حدود نهائية إلى اليوم. فكم من الحروب خاضت كانت تعبيراً صادقاً لأطماعها في توسيع حدودها. ولا زالت تخوض لنفس الهدف.

وليس أدل على ذلك من نظرية موشيه ديان القائلة «شرم الشيخ بدون سلام أفضل من سلام بدون شرم الشيخ».

ومقولة ديفيد بن غوريون «وصمة عار» عدم احتلال جبل الخليل في حرب 48. حيث أرسلها وقتها من خلال هاتين المقولتين برسالة إلى الأجيال القادمة من أجل الاستمرارية في الحرب بهدف التوسع وكسب المزيد من الأرض.

وقد توسعت بالفعل. غير أن الأرض التي استولت عليها يسكنها شعب أصيل. فما الذي فعلته للتخلص من هذه العضلة؟

لقد طردت الآلاف ثم حبست من ظل منهم داخل سجن تحت حكمها العسكري البغيض. فضمت وقمعت ونسفت البيوت واعتقلت وقتلت، فأية دولة هذه؟

إنها الدولة المشوهة الشاذة التي لم تكتمل ولن تكتمل أبداً. وكيف لها أن تكتمل وقادتها منذ قيامها لم يكتملوا ولم يكونوا يوماً ناضجين، فجنون العظمة والقوة أعمتهم وحجبت تفكيرهم. فمن بن غوريون الذي تم تهميشه لولا وراثته الذين حولوه إلى رمز، إلى مناحيم بيغن الذي خرج من حرب لبنان 82 منزويًا بنفسه بعد فشله هناك، إلى ليفي أشكول وحربه في 67 بجيشه

الهجومى والاستيطانى وما افرضه من حركات استيطان أشهرها ما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة» من حزب العمل العلماني وحركة «غوش إيمونيوم» المتطرفة دينيا .

ثم غولدا مائير التي أتهمت بالتقصير في حرب 73 وصولا إلى بنيامين نتياهو من اليمين المتطرف ونظريته «الأرض كلها» والسعي خلف تطهير الأرض. وأي عملية تطهير لا تتم إلا بالترحيل الإجباري والإبادة وهذا يعني الحرب ولا غيرها .

غير أن جميع الحروب التي خاضتها دولة الاحتلال لم تنتهي بترحيل شامل ولا تطهير عرقي، لذلك فهي بعد كل حرب لا تنتصر، والسبب صمود الفلسطينيين. لكن هل اعترفت هذه الدولة بأنها هُزمت؟ طبعاً لا، والجواب بسيط لأنها دولة تفتقر إلى النضج والتفكير السليم والتقييم الصحيح .

فالفلسطينيون يتكاثرون ويحتفظون بذاكرتهم التي تحفظ أماكن قراهم ومدنهم برغم تدميرها ومحوها وعبرنتها .

واليوم جاءت الحرب على غزة بعد عملية طوفان الأقصى حرب غير مخطط لها . فبنيامين نتياهو ظن أنها لن تستمر أكثر من أسابيع، يكون خلالها قد أنهى المقاومة الفلسطينية ونجح في قتل وطرد أكثر من مليوني شخص من سكان قطاع غزة، لكن ظنونه خابت وجيشه منهار ودولته تلفظ أنفاسها الأخيرة . بالرغم من مئات المجازر التي ارتكبت ويعتبرها نتياهو انتصارا إلا أن الحقيقة أن ما أنجزته دولة الاحتلال في غزة لا يعتبر انتصارا، والسبب أنهم لم يستطيعوا النيل من عزيمة أهل غزة ومقاومتها .

فها هي الحرب تدخل شهرها السادس ويدخل خلالها شهر رمضان المبارك على القطاع وسط القتل والدمار وسياسية التجويع، غير أنه ما زال صامدا أمام هذا العدوان . فاحتفل بالشهر الفضيل واستقبله بتزيين الخيم وصامت الأجساد الصائمة بالأصل إلا من الماء والإيمان سحورا وفطورا . فهل يُهزم شعب كهذا؟ وهل كانت

دولة الاحتلال ستبقى لولا دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها والوقوف خلفها؟ وهل سيطول هذا الوقوف قبل أن تتعب الأقدام وترتمي مخلقة نتياهو ودولته التي لم تكتمل ولن تكتمل يوما، تصارع البقاء الذي بات واهنا وبعيدا. فأنى لدولة قادتها لم ينضجوا أن تنضج يوما أو يكتمل تكوينها.

تحت غطاء الأمم المتحدة

خضعت الأمم المتحدة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وجدار برلين فأصبحت أداة في يدها . وعندما قامت دولة الإحتلال بفضل اعتراف أميركا وغيرها من الدول العظمى، ما كان من الأمم المتحدة إلا أن قامت بتوفير الغطاء الكامل لجرائمها .

فعند صدور قرار تقسيم فلسطين عام 47، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية لجنة التقسيم ودعمت المشروع لطرف واحد «اليهود» وضد إرادة الطرف الأصيل «الفلسطينيين» وبهذا فهي لم تمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره .

واستنادا إلى قرار التقسيم في ذلك الوقت بدأت عمليات التطهير العرقي التي كانت القيادات الصهيونية قد بدأت بالاعداد لها مبكرا وتحديدًا عام 1944 . والجدير بالذكر أن دول متنفذة في الأمم المتحدة اطلعت على خطط عمليات التطهير .

غير أن ما حصل أن الأمم المتحدة تعامت وقتها، حيث أنها لم تحضر إلى فلسطين للإشراف على تنفيذ خطة السلام التي أعدتها «التقسيم» وذلك بهدف إتاحة الفرصة للقيادة الصهيونية من أجل القفز من فوق سياج ما تعهدت به الأمم المتحدة من «منع أي محاولة من الطرفين الفلسطيني/اليهودي لمصادرة أراض تعود ملكيتها إلى مواطني الدولة الأخرى» أي الفلسطينية واليهودية وفق قرار التقسيم .

ولم يكن ذلكما حصل فحسب، بل لقد تعامت أيضا وصمّت أذنانها عما حصل من تطهير عرقي وترحيل قسري وعشرات المجازر . فتركت الشعب الفلسطيني عاري الصدر من غير سلاح ليكون فريسة سهلة للعصابات اليهودية اللاأخلاقية .

والحقيقة التي لا بد من ذكرها ان المقاومة الفلسطينية دافعت بشراسة عن مدنها وقرائها إلا أن قوة السلاح والخianات انتصرت وقتها. وبذلك نستطيع القول أن الأمم المتحدة مثلت الغطاء الأنجح لجميع الاخرقات اللا قانونية التي ارتكبتها عصابات دولة الاحتلال بحق أصحاب الأرض الشرعيين.

وبدلا من إنزال العقاب بهذه الدولة جراء ما ارتكبت من جرائم، كوفئت كطفل مدلل بجائزة باهضة الثمن وهي اعتراف الجمعية العامة بها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة عام 1949. وظلت الأمم المتحدة تتغاضى عن جرائم هذه الدولة حتى يومنا هذا. وكيف لا والولايات المتحدة الأمريكية التي تقف خلفها هي الممول الرئيسي للأمم المتحدة.

فمن العبث اليوم في حربها على غزة وارتكاب ما ارتكبت واخترق القوانين الدولية والإنسانية أن ننتظر منها الوقوف إلى جانب قطاع غزة أو حتى تفعيل أي من صور العقاب بحق الدولة المجرمة.

بل إن حرب الإبادة على القطاع دخلت في شهرها السادس ودولة الاحتلال تزداد تماديا دون أي رادع أو إدانة من تلك الأمم الزائفة. فهي الدولة التي تتمتع بحماية أميركية تقيها الخضوع لأي من قواعد القانون الدولي بل وأكثر من ذلك، فهي أي الولايات المتحدة تحررها من أي التزام بمبادئ الشرعية الدولية.

واليوم في غزة كما هي دائما تقف الولايات المتحدة إلى جانب دولة الاحتلال وتوفر لها الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى الفيتو الأمريكي الذي يقف بالمرصاد لحمايتها من الاتهامات الدولية التي توجه إليها. وليس أدل على ذلك ما حصل عندما تقدمت الجزائر بمشروع يتضمن وقف إطلاق النار في غزة. فأحبط المشروع بفيتو أمريكي.

وهي بذلك الفعل تدفع بدولة الاحتلال للتمادي والاستمرار بارتكاب المزيد من الجرائم وتشجعها على رفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

وبعد كل هذا يتضح أن هذه المدعوة بالأمم المتحدة ما أنشئت لولا حاجة دولة الاحتلال لها لتكون الغطاء الدافئ الذي يحجب جرائمها. لذلك يتحتم عليها أن تحزم حقائقها وتغلق أبوابها التي لم تُفتح يوماً إلا لصالح كل ما هو يهودي.

لماذا يهددون بمغادرة البلاد؟

اليوم في حربه على غزة يعاني جيش الاحتلال من نقص في أفراده جراء ما فقده في كمائن المقاومة الفلسطينية. حيث أصبحت الحاجة ملحة لتعويض هذا النقص من خلال المطالبة بإلزام «الحريديم» للتجنيد في صفوف الجيش. فما كان من المحكمة العليا إلا أن قررت إصدار قرار يقضي بتجنيدهم، فخرج الحريديم وسط غضب لرفض هذا القرار. وقد هدد الحاخام الشرقي الأكبر لدولة الاحتلال «يتسحاق يوسف» بمغادرة البلاد مع طائفته في حال أجبروا على تطبيق ذلك القرار، وقال إن تفرغ الحريديم في معاهدهم الدينية لدراسة التوراة «يمنح الحماية للجيش».

وها هي وسائل الإعلام العبرية تنقل خبر بتاريخ 2024/03/18 يتضمن أن «متظاهرون من اليهود الحريديم يغلقون مسار السكك الحديدية في القدس احتجاجا على خطط لتجنيدهم». والحريديم تيار ديني متشدد لدرجة التطرف، ينتمي في معتقداته إلى ما تسمى التوراة والأصول الفكرية اليهودية القديمة. ومن الجدير بالذكر أن هذا التيار رفض عام 1948 الاعتراف بالصهيونية العلمانية وعارض قيام الدولة، والسبب هو من منطلق ديني حيث أنه بمعتقدهم دولة «إسرائيل» لم يحن قيامها بعد. ويعود رفض الحريديم تجنيد شبابهم في الجيش إلى انغماسهم في دراساتهم الدينية التي تعتبر أكثر أهمية من التجنيد بالإضافة إلى خوفهم من فقدان شبابهم هويتهم الأرثوذكسية المتطرفة أثناء الخدمة وخاصة أنهم ملتزمون بما يسمى نصوص تورائية تخص الفصل بين الجنسين وملتزمون بيوم السبت اليهودي.

وهم بدراستهم لتوراتهم يضمنون بقاء ودوام الدولة.
ومنذ قيام الدولة كان رئيس وزراءها «دافيد بن غوريون» قد
قدم لهم امتياز إعفاءهم من الخدمة العسكرية مع العلم أن
التجنيد مفروض على اليهود عند بلوغهم سن 18. إلا أنه أي بن
غوريون تذرّع أن الحريديم يضمنون الاستمرار في دراسة تعاليم ما
يسمى بالديانة اليهودية.

وقد أعفّتهم بالفعل الحكومات المتتالية من التجنيد بالجيش
وإلى يومنا هذا، بالرغم من القانون الذي تم إقراره عام 2014
وهو قانون المساواة في الخدمات، غير أن طائفة الحريديم رفضته
بشدة برغم كل المطالبات بتطبيقه عليهم.

والحمد لله أن المقاومة الفلسطينية تتدارس القرآن الذي يدفع
بها إلى ساحة القتال بثبات وإيمان، مقابل هؤلاء الذين يدعون
التشدد دينيا ويتدارسون توراتهم المحرفة التي نسجت أساطيرها
حاخاماتهم، ويتخذونها ذريعة لرفض المشاركة في الحرب. فشتان
ما بين أصحاب الأرض والعقيدة الحقيقية وما بين أناس لا يربطهم
بالأرض سوى استعمار بغيض.

عقيدة بالوراثة

تعتبر حركة غوش إيمونيوم إحدى إفرازات حرب 67. وقد شجعت هذه الحركة على الاستيطان اليهودي في فلسطين على أساس منطلقين «ديني وعملي» فالديني بحسب الرواية التوراتية على حد زعم واضعه يقول «أن الله يريد أن يعيش الشعب اليهودي في أرض فلسطين». أما العملي فيتمثل بالسعي نحو الاستيطان خوفا من انحسار رقعة الاستيطان.

وإيمونيوم من حيث الأيديولوجيا تعتبر حرب 67 امتدادا لحرب 48 وأن حدود الدولة المزعومة يجب أن تزداد وتتوسع. وقد حصلت هذه الحركة على تأييد شبه رسمي من حكومة الليكود بعد صعودها الحكم عام 77.

وتعد هذه الحركة من الحركات الأساسية السياسية التي أثرت في صنع القرار السياسي في دولة الاحتلال. واستطاعت فرض مواقفها على الخارطة السياسية وترسيخ النهج الاستيطاني ومعتقداتها حول الحق في استيطان كل جزء مما تطلق عليه «أرض إسرائيل» وإنقاذها من الغرباء، وأن وجود هؤلاء الغرباء أي الفلسطينيين هو وجود غير قانوني ويشكل تهديدا لما يسمى «بالخلاص».

كما أن أرض «إسرائيل» لها قداسة، وأن اليهودية القومية هي واقع جغرافي سياسي، ما يعني أن أرض «إسرائيل» لشعب إسرائيل طبقا لتوراتهم بحسب مزاعمهم الكاذبة.

وقد أدارت الحركة صراعا مع حكومات الدولة ضد الانسحاب من أي جزء من الأراضي الفلسطينية، كما أدارت صراعا من أجل إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة.

كما اعتمدت أيديولوجيا غير قانونية بل مقتبسة من التوراة المحرفة واستغلت بذلك الباعث الديني لحمل اليهود على الإيمان بما يطلقون عليه «الوعد الإلهي لشعب إسرائيل». ومن هنا فهي تؤمن بأن المستوطنات في يهودا والسامرة سوف تحقق وعود توراتهم وتساعد في تحقيق السيادة اليهودية على أرض فلسطين. ويرى زعماءها وداعموها أن معاملتهم للفلسطينيين مستمدة من «الهالاخا» التي تتوقف على قوة اليهود لطرد الفلسطينيين من فلسطين.

كما ترى هذه الحركة أن تكثيف الاستيطان يمهد إلى «الاعتراف» الفلسطيني بدولة الاحتلال.

وقد بدأت هذه الحركة بالضمور وانتهت في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، لكنها أنشأت أيديولوجية استيطانية شكلت قاعدة فيما بعد.

وقد ورث حزب الليكود بقيادة مناحيم بيغن وإسحاق شامير وأرئيل شارون وصولاً إلى بنيامين نتنياهو أجندة متشددة وحث جميعهم على الاستيطان بل إن شارون يعتبر مهندس الاستيطان. واليوم نجد بنيامين نتياهو وخلال الفترة الثانية لتوليته منصب رئاسة الوزراء قد شنّ ستة حروب على غزة آخرها حرب 2023 - 2024، وهو بذلك فهو يطبق رؤية غوش إيمونيوم المسيحانية الغيبية في سيطرة اليهود على ما تسميهم «الأغيار» وأن تحكم الشريعة اليهودية اليهود وتسدود حرب أبدية يخوضها اليهود مع الأغيار.

وفي عام 2019 في لقاء تلفزيوني لنتياهو على إحدى المحطات العبرية قال «لن تنشأ دولة فلسطينية على عكس ما يتحدث الناس، لن يحدث ذلك أبداً» وهو بهذا يطبق رؤيا زعماء الحركة التي تدعو إلى طرد الفلسطينيين من فلسطين.

وفي 23 نوفمبر 2014 صوتت حكومة نتياهو على قانون يعتبر دولة الاحتلال دولة قومية لليهود بدلا من دولة يهودية ديمقراطية، ما يفتح الباب على الطابع المؤسسي على التمييز ضد العرب الفلسطينيين.

كما تبني سياسية الاستيطان في الضفة الغربية بشكل واسع، وصادق على عدد من قرارات الاستيطان. وقد تزايدت في عهده الاقتحامات للمسجد الأقصى وتهجير الفلسطينيين من القدس ومناطق أخرى.

وفي 2009 شن نتياهو حملات سياسية وإعلامية تحريضية ضد الفلسطينيين مطالباً إياهم «بالاعتراف» بدولة الاحتلال دولة يهودية، وقد صرح بان دولته لا تريد أن يكون العرب مواطنين أو رعايا فيها.

وهو بذلك يكون قد ورث أيديولوجية غوش إيمونيوم إلا أن المقاومة مرغت هذه الأيديولوجية في غزة.

اتفاقيات ام توائى؟

من المعروف بأن هناك اتفاقية دفاعية مشتركة بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال منذ عام 1953. ومما تضمنته الاتفاقية تزويد الأخيرة بالعتاد والأسلحة من قبل الولايات المتحدة لتلبية حاجات الأمن الداخلي وفي سبيل حق الدفاع المشروع عن النفس. لكن دولة الاحتلال في حربها على غزة 2023 - 2024 استخدمت الأسلحة الأمريكية بشكل يتنافى مع نصوص الاتفاقيات الثنائية بل وينتهك القوانين الأمريكية لتصدير الأسلحة. وفي المقابل شاهدنا غض الطرف من قبل رئيس الولايات المتحدة بل ودعم علني وصريح لدولة الاحتلال في الوقت الذي كان يجب عليها فرض حظر على شحنات الأسلحة إليها.

وبذلك انهارت التشريعات المتعلقة بضبط صادرات الأسلحة الأمريكية إلى دولة الاحتلال بشكل كامل بسبب التحيز الواضح في تطبيق القوانين على يد رئيس الولايات المتحدة بذاته. والأنكى من ذلك أنها أعلنت وقوفها الكامل إلى جانب دولة الاحتلال في حربها على غزة. وكان التبرير المطروح أن هذه الحرب جاءت ردا على عملية الاعتداء التي حصلت يوم 7 أكتوبر 2023 على مستوطنات الغلاف وأنها بهذا الرد تدافع عن نفسها، وأصبح هدفها المعلن تدمير حركة حماس التي تتعتها بالإرهاب.

وكانت دولة الاحتلال قد زعمت أن حركة حماس تستخدم قطاع غزة كحقل تدريب لجناحها العسكري وقاعدة لانطلاق عملياتها «الإرهابية» كما تزعم، عن طريق إطلاق صواريخها من وقت لآخر باتجاه مستوطنات الغلاف وغيرها من المدن داخل الخط الأخضر. وأن الحركة تكسب الأسلحة داخل أنفاقها.

كما تذرعت بأن هدف الحرب هو تحرير الأسرى اليهود من قبضة المقاومة الفلسطينية

ولو ركزنا على نقطة البداية لأي تحليل موضوعي وشرّحنا الأوضاع في فلسطين سواء منطقة 48 أو الضفة الغربية وقطاع غزة، لوجدنا أن المقياس المفيد الذي سنركز عليه هو الانتهاكات التي ترتكبها دولة الاحتلال منذ قيامها وحتى يومنا هذا من تكتيل وقتل واعتقال وعنصرية وحصار وقصف مستمر للقطاع وغيرها من الانتهاكات الجبانة، فسنصل إلى نتيجة واحدة هي أن كل ذلك حتمّ صنع عملية مثل 7 أكتوبر بهدف إنهاء الاحتلال وانتهاكاته. لكن ما تبع 7 أكتوبر عدوان همجي على قطاع غزة.

وإذا ما دققنا في سلسلة المجازر منذ بداية العدوان وإلى اليوم وقد قارب هذا العدوان على الشهر السابع، فإنه من الصعب التمسك بحجة الدفاع عن النفس. وأن هذه الحجة لا تسوّغ لها ارتكاب ما ارتكبت وانتهكت، وأن هذا العدوان لا يشكل إلا عملاً انتقامياً. والانتقام عمل غير قانوني من وجهة نظر الولايات المتحدة. إلا أن القوانين تنهار أمام ما تريده دولة الاحتلال.

ومنذ بداية الحرب حين استخدمت دولة الاحتلال كميات مهولة من الأسلحة الأمريكية تحديداً كانت قد نقضت الاتفاقيات مع الولايات المتحدة.

وهنا نقول أية اتفاقيات والأخيرة هي من تدعم وبالمجان وهي من لا تريد لهذه الحرب أن تنتهي؟ فأى نفاق هذا من قبل الولايات المتحدة؟ وما الداعي لتلك الاتفاقيات المزيفة التي لن تحاسب دولة الاحتلال التي اخترقت وداست على كل الاتفاقيات والمواثيق؟

ومن هنا هل يحق لهذه الدولة المعتدية استخدام عبارة «الدفاع عن النفس» أمام كل هذا الانتقام؟

وما يكشف كذب هذه الدولة ما أكده بنيامين نتياهو بأن مهمة جيشه في القطاع هي القضاء على حماس. وانطلاقاً من هذا فإن

تبرير دولة الاحتلال بالدفاع عن نفسها قد انهار أمام هدفها المعلن وهو القضاء على الحركة. والدليل أن مقدار القوة التي استخدمتها والاراضي التي تدعي السيطرة عليها لا تتناسب مع دوافع وتبريرات الدفاع عن النفس أو ضمن الأهداف الواردة في اتفاقية الأمن المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة أو ضمن قانون ضبط صادرات الأسلحة.

وهذا يفسره شيء واحد لا غير أن هذه الحرب حرب صليبية دينية. فأمريكا لو أرادت لأوقفت الحرب، فالرئيس والكونغرس لهما السلطة الكاملة بإيقاف المبيعات العسكرية لدولة الاحتلال. غير أنها بدل أن تتخذ ذلك الإجراء بموجب الاتفاقية المزعومة فإنها تغدق بنهر من الأسلحة لا يتوقف جريانه على دولة الاحتلال لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية متواطئة بلا منازع مع دولة الاحتلال.

حرب الصحون الطائرة

منذ بداية عملية طوفان الأقصى المباركة كان بنيامين نتياهو قد حذر قائلاً «أن العدو سيدفع ثمننا غير مسبوق» وأمر بتعبئة واسعة النطاق لجيش الاحتياط ورد لم يسبق له مثيل. وكما هي عادة جيش الاحتلال حين تطلق مسميات على حروبها، أطلق على حربه على غزة 2023 - 2024 «السيوف الحديدية». ولو محصنا قليلاً في هذه التسمية سنخرج بنتيجة أن السيوف في عصرها كان يستخدمها الأطراف المتحاربون في ساحة الوغى وجها لوجه. ومن المعروف أن السيوف اشتهر بها العرب أكثر من غيرهم. ولا أعلم حقيقة لم قام جيش الاحتلال الذي يوصم بالجبن بإطلاق هذه التسمية على حربه الغاشمة على غزة والتي اتسمت بالانتقام والدموية من شعب أعزل لا من جيش مقابل جيش. فلم نرى أثراً لهذه السيوف على الأرض، إنما رأينا طائرات جبانة تعيث فساداً بالبلاد والعباد. وكان الأولى تسمية هذه الحرب «الصحون الطائرة الحديدية».

إلا أن بنيامين نتياهو وحفظاً لماء الوجه قرر أن يشنّ هجوماً برياً على شمال القطاع، فلم نرى سوى سيوفاً بلاستيكية هشة أضحكت أصغر طفل في غزة.

بعد ذلك ظهرت تصريحات تقول أن النتن ياهو يريد تغيير اسم الحرب من «السيوف الحديدية» إلى حرب «سفر التكوين». كون الاسم الأول هو اسم لحملة عسكرية لا اسماً لحرب. وقد سعى النتن من خلال ذلك إيجاد تبرير لمواصلة الحرب المكلفة بإقناع شعبه أنها حرب دينية ومقدسة. وحسب معتقداتهم فقد ورد في «سفر التكوين» أحداث بدء الخليقة وسيرة حياة بعض الأنبياء

وكيف اختار الله النبي نوح كي ينذر البشرية من الطوفان الذي كان قادما إليها.

ومن المعلوم بأن عملية طوفان الأقصى لم تكن كسابقاتها فالطوفان جاء مفاجئًا ومباغتًا للعدو في عقر مستوطناتهم اللاشرعية. واسم الطوفان استتته حركة حماس من القرآن الكريم تيمنا بالطوفان في عهد نبوة نبي الله نوح عليه السلام. وفي المقابل أراد ننتياهو من حربه أن تتلفع بالرداء الديني ليحفز العنصرية اليهودية لدى شعبه.

وهذا التفتع بقناع الدين في الحروب أمر خطير لأنها لا تعترف بالحلول السياسية وإنما تصنع نهاية واحدة لهدف الحرب. غير أن ننتياهو أخفق وسقط في أحوال غزة التي تلتهم كل غريب شاذ..

ما الذي أعاده 7 أكتوبر

كان احتلال فلسطين والاستيلاء عليها يستوجب على الحركة الصهيونية تطهيرها من سكانها الشرعيين ثم إحلال يهود الشتات الذين لا تربطهم بالأرض أية روابط مكانهم فجاء هؤلاء تحت شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وقد مارست العصابات الصهيونية عمليات التطهير العرقي ضمن خطط تم الإعداد لها قبل البدء بتنفيذها بسنوات. فارتكبت المجازر وهدم البيوت ومحو قرى بالكامل وعمليات الطرد والإخلاء بهدف استئصال الفلسطينيين من الذاكرة الجماعية. وقد أدت عمليات التطهير العرقي إلى فصل الفلسطينيين عن أرضهم بل وتفكيك المجتمع الفلسطيني.

واستتدت تلك العمليات بالأساس على الأساطير والخرافات وتغافلت المواثيق والقوانين الدولية والإنسانية. فلم تعترف دولة الاحتلال بأنها ارتكبت تطهيرا عرقيا بحق شعب. وأنكرت مسؤوليتها عما أفرزه هذا التطهير من مشكلة للاجئين وتداعياتها على الشعب الفلسطيني لأن كل ذلك تم تحت غطاء دولي.

وقد ساهم هذا الغطاء في محو جرائم التطهير العرقي من الذاكرة العالمية، حيث لم يتم إلى اليوم محاكمة المجرم على ما ارتكب، بل على العكس لقد كوفئ هذا المجرم بعد عام واحد 1949 من ارتكاب جرائمه بمنحه العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وبهذا تم تجاهل مأساة الشعب الفلسطيني سواء مشكلة اللاجئين أو عمليات التطهير العرقي. حتى أن قضية فلسطين وما يحصل داخل حدودها غيبت بالكامل عن الواجهة العالمية وتعامت الأنظمة العربية عنها خاصة بعد اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير

الفلسطينية ودولة الاحتلال، بل واعتبرت هذه الدول القضية قد حُلت ولهذا دخلت هي الأخرى باتفاقيات سلام مع دولة الاحتلال. لكن وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو ازدادت الانتهاكات من طرف دولة الاحتلال حتى أن آثار الاتفاقية وصفت بالكارثية فالجرائم بحق الشعب الفلسطيني ازدادت والمخططات الشيطانية مثل صفقة القرن والتهجير القسري وتهويد فلسطين وغيرها لم تلفت نظر العالم ولم تحرك ضميره.

فجاء 7 أكتوبر لإعادة ما تم محاولة محوه من الذاكرة العالمية، ووضعته في الواجهة الأمامية.

جاءت هذه العملية لتقول للعالم أن الجرائم الكبرى كجريمة التطهير العرقي لا تسقط بالتقادم كما كانت دولة الاحتلال تظن. جاءت لتطلق صرخة في وجه العالم بأنه لا يضيع حق وراءه مطالب. وأن طوفان الأقصى يتكاثر في كل مكان من العالم. وأنه لا يصح إلا الصحيح، والصحيح هو أن يحاسب المجرم على ما ارتكب ويرتكب إلى اليوم، سيحاسب العدو عما ارتكبه ويرتكبه بعد 7 أكتوبر في غزة وبعد محاسبته سيخرج جارا أذبال الخيبة خلفه نحو الشتات، المكان الطبيعي له ويعود أصحاب الأرض إليها بإذن الله.

بدأها العمل وأكملها اليمين

تعتبر الحركة العمالية الصهيونية الحركة التي وضعت الأساس لعمليات التطهير العرقي، وهي أيضا من خططت له ونفذته بقيادة «دافيد بن غوريون» في ذلك المبنى الأحمر الذي تم بنائه في العشرينات من القرن المنصرم، ثم أصبح في 1947 مقرا لعصابة الهاجاناه. وفي 10 آذار 48 اجتمع قادة صهاينة في هذا المبنى ووضعوا اللمسات الأخيرة لخطة التطهير العرقي في فلسطين والجدير بالذكر أن هذه الخطة كان قد بدأ التأسيس لها قبل ذلك بأربع أعوام أي في 1944. وبدأت عمليات القتل والطرده والاغتصاب والهدم منذ ليلة العاشر من آذار 48.

وقد ارتكبت العصابات الصهيونية كل تلك الفظائع والأعمال الوحشية من أجل طرد الفلسطينيين، ومنها على سبيل المثال تلويث القناة التي تصل المياه عبرها إلى عكا بجراثيم التيفوئيد. وبعد أن حققت تلك الحركة العمالية بقيادة الأشكيناز العلمانيين أهدافهم في تأسيس الدولة تحولوا إلى أقلية بعد مرور الوقت، ودخلت حركتهم العمالية في أزمة بسبب محاولتهم إنشاء دولة ديمقراطية شكلية على أنقاض حرب 48 وما ارتكبته عصاباتهما كما ذكرنا من تدمير وتهجير وتحويل من تبقى من السكان الفلسطينيين إلى أقليات مهمشة.

كما أن حزب العمل الذي تمخض عن الحركة العمالية هو الذي بادر بعد حرب 67 إلى تعزيز الاحتلال وإلى البدء في الحث على الاستيطان في الأراضي المحتلة. وكانت قيادة هذا الحزب قد أخذتها نشوة الانتصار في الحرب والفوائد التنظيمية والمالية الخاصة بمؤسساتها. لكن حرب 73 أفقدتها مكانتها كما أفقدتها

السلطة في انتخابات 1977 وصعود اليمين المتطرف المتمثل وقتها بحزب الليكود واعتلاءه سدة الحكم.

غير أن حزب العمل كان دائما ما يقف خلف الليكود يغطي عوراته ويستر أفعاله وسياسته، لأنه كان دائما حزبا صهيونيا. أما بالنسبة لمواقفه المعتدلة ظاهريا فيما يخص التسوية في الشرق الأوسط فهو لأنه متأكد أنه يستطيع تجيير هذه التسوية لصالح دولة الاحتلال والأيدويجيا الصهيونية. وليس أدل على ذلك مما حصل في أوصلو التي قادها «إسحاق رابين»/حزب العمل، حيث جبرت هذه الاتفاقية كل ما هو في مصلحة دولة الاحتلال.

فلطالما كان كلا المعسكرين «العمل» و«الليكود» يحملان نفس وجهات النظر في دعم استمرار الاحتلال أو في إنشاء المستوطنات ودفع الشعب الفلسطيني للاعتراف بيهودية الدولة. وكل الخلافات بين المعسكرين هي خلافات خطائية لا أكثر.

واليوم في حربها على غزة، دولة الاحتلال بقيادة حزب الليكود ترتكب عمليات التطهير عن طريق إبادة الفلسطينيين وطردهم من أماكن سكنهم. والفرق الوحيد هو أن حزب العمل ارتكب عمليات التطهير وكانت النتيجة إقامة دولة الاحتلال عام 48 أما اليوم 2023 - 2024 فإن جيش الاحتلال يقوم بعمليات تطهير عرقي لكنه يذهب بدولة الاحتلال إلى الزوال والانهاء. فما بدأه العمل يكمله الليكود لكن لا لمصلحة الاحتلال هذه المرة.

عن الشماتة أتحدث

الشماتة من الأمور المخالفة للأخلاق الدينية والإنسانية، وقد حرصت الشرائع جميعها على احترام الميت وإكرامه. وحتى السيئ منهم حثت على إكرامه وعدم التطرق لماضيه السلبي وتجاوزاته في الحياة. ومما جاء في الحديث الشريف على لسان القائد الأعظم ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم «اذكروا محاسن موتاكم».

لكن ما رأيناه من قادة دولة الاحتلال ومن القوى السياسية من شماتة ومن فرح وسرور حين يموت أحد الزعماء الفلسطينيين أو القادة أو المؤثرين على مدى عقود منذ قيام دولتهم المزعومة، أقل ما يمكن وصفه بالشيء اللاأخلاقي.

فعلى سبيل المثال عندما رحل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، قامت بعض القيادات اليهودية من شدة فرحها بالخبر «بالرقص على السطوح».

وقال وقتها «يحاتيل حزان» وهو أحد زعماء حزب «الليكود» والذي كان قد وصف الفلسطينيين «بالديدان» وأنه «يحمد الله على موت عرفات».

كما قامت ما تسمى بـ «دور العبادة» في مناطق مختلفة من بينها مستوطنات غلاف غزة بتأدية ما سموه «صلاة الشكر على موته».

فأية أخلاق هذه وأي نهج متخلف ولاحضاري ممن يدعون الحضارة؟ وأين ما تتادي به كتبهم الدينية التي ورد بها توصيات مثل « حين يموت الشخص يقال عنه الكلمات الإيجابية» وكذلك « في موت عدوك لا تفرح»؟

واليوم في حربها على غزة، استهدف جيش الاحتلال ضمن عملية اغتيال مخطط لها مسبقا مع جهاز الأمن الداخلي «الشاباك» عن

طريق طائرة حربية تابعة ل سلاح الجو، يوم عيد الفطر الموافق 8 نيسان 2024 سيارة تقل ثلاثة من أبناء رئيس حركة حماس السيد اسماعيل هنية مع أطفالهم يتقلون لأداء صلة الرحم وتهنئة السكان بمناسبة عيد الفطر المبارك.

وقد ادعت دولة الاحتلال كاذبة بأنهم كانوا في طريقهم لتنفيذ نشاط مسلح وسط قطاع غزة. والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف لآباء اصطحاب صغارهم وعندهم نية القيام بعمل مسلح؟؟ وكان قد ورد تصريح يحمل الكثير من الحقد والشماتة لعضو الكنيست «ألوغ كوهين» قال فيه «إنه تلقى خبرا ممتازا باغتيال ثلاثة من أبناء هنية واثنين من أحفاده».

كما علق وزير المالية اليهودي «بتسييل سموتريتش» على خبر الاغتيال وهنا الجيش بالعملية قائلًا «لا أحد من قادة حماس بمنأى عن يد الجيش الطويلة».

وهنا لا يسعنا إلا أن نقول أن ما حصل هو قدر الله وحكمته وتفضيل قوم على قوم باختيارهم شهداء ابرار إلى جواره تعالى. والايام يا أعداء الله تدور فلا حزن يدوم ولا سرور، من مات منا شهيد في الجنة بإذن الله، ومن مات منكم فهو فطيسة وحطب لنار جهنم.

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾

سياسة إيلياهو ساسون، هل نجحت؟

كان الدور الرئيسي لليهودي المولود في سوريا «إيلياهو ساسون» في بداية أربعينيات القرن العشرين، التحريض على اتباع سياسة «فرق تسد» داخل المجتمع الفلسطيني. غير أنه وعندما انتهجت القيادات الصهيونية بقيادة «دافيد بن غوريون» سياسة التطهير العرقي لم يعد لسياسة «ساسون» أهمية.

إلا أن هذه السياسة «فرق تسد» أصبحت إرثا مهما لها تأثيرها القوي في سياسة دولة الاحتلال فيما بعد.

فها هو «آرئيل شارون» عندما كان وزيرا للدفاع استعاد هذا الإرث عندما حاول تقويض المقاومة الفلسطينية بإنشاء ما يسمى «روابط القرى» كجزء من الجماعة المؤيدة لدولة الاحتلال في الضفة الغربية.

غير أنها كانت محاولة فاشلة، نجحت فقط نسبيا مع الأقليات، مثلما حصل على سبيل المثال عندما تم دمج الأقلية الدرزية عام 1948 في الجيش اليهودي مقابل عدم المساس بقراهم. وأصبحت لاحقا أداة رئيسية لقمع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.

واليوم في حربها على غزة وبعد فشلها الذريع في تحقيق أي هدف من أهدافها التي حددتها في بداية الحرب، تحاول دولة الاحتلال تحريض العشائر والمخاتير من أجل تولي قيادة الأوضاع الداخلية في غزة عبر إحياء «روابط القرى» وتفتيت الوحدة الوطنية وتأليب السكان على حركة حماس والمقاومة الفلسطينية وتحميلهما ذنب ما حصل من مجازر ودمار. غير أن هذه المحاولة وهذا المشروع الذي بات مكشوقا قد فشل في غزة.

واتضح هذا الفشل عندما قام رئيس جمعية مخاتير فلسطين سيف الدين أبو رمضان بالتأكيد على أن مشروع «روابط القرى»

لن ينجح في قطاع غزة وأن العشائر الفلسطينية ترفض التعامل مع الاحتلال وأنها تقف جنبا إلى جنب مع مقاومتها التي تبذل الغالي في الدفاع عن غزة وأهلها.

ما الذي حصل؟؟

ذكرنا في المقال السابق أن مكانة جيش الاحتلال قد انخفضت نتيجة الخسائر التي مُني بها أمام المقاومة الفلسطينية. فجنود الجيش ما بين مضطرب ورافض للعودة إلى غزة لاستكمال القتال.. فما الذي حصل للجيش الذي ألصقت به دولته أسطورة لا تقهر؟ من المعروف أن دولة الاحتلال كانت ومنذ بداية حربها على غزة 2023 - 2024 قد انتهجت «العنف» بشكل لم يسبق له مثيل لا في تاريخها ولا في تاريخ أي جيش آخر. غير أن هذا العنف وكما هي عاداتها مع الفلسطينيين انتهجته مع المدنيين. فحسب موازين القوى هي لا تقاوم ضد جيش إنما ضد حركة يراها جيش الاحتلال ماردا شكل لها الرعب من حيث لا تحسب. فهذا المارد يتكاثر، لا مكان محدد له ولا زمان. مارد يدافع عن حقه الشرعي، يمتلك أسلحة متواضعة بالمقارنة مع ما يمتلكه جيش الاحتلال. إلا أنه يمتلك الجرأة والإيمان، وبهما تفوق على الأسلحة الفتاكة. ومن هنا كانت صدمة دولة الاحتلال بين ما كان متوقعا وما صارت إليه الأمور بعد أن كبدها المقاومة الفلسطينية الخسائر الفادحة على جميع المستويات.

فأمام كل تلك الأسلحة التي لم يحقق من خلالها سوى الخزي والعار جراء ارتكاب مئات المجازر والتدمير، كان المقاوم يخرج بعبوات ناسفة تقليدية ويقاوم من مسافة صفر، فيدمر دبابة راهن صانعوها على الامتيازات التي تتمتع بها لتغدو مجرد جثة من العصور البائدة. فهي الميركافا «فخر الصناعة اليهودية» التي كتب عنها أنها حصينة أمام أي سلاح مضاد تنفجر بعبوة ناسفة تلصقها أيد واثقة بأن لا نصر إلا من عند الله. كما باتت

مستوطناتهم على صفيح ساخن جراء قذائف الهاون وصواريخ مثل القسام والياسين وغيرها صنعتها عقول نيرة برغم الحصار الطويل. كما وجدنا التتأم لصفوف الفصائل الفلسطينية والدفاع عن غزة جنباً إلى جنب، مقدمين على الشهادة وهم سعداء بعكس جنود العدو الذين يذهبون للقتال وهم يرتجفون من الخوف. وإلا فكيف استطاعت المقاومة في 7 أكتوبر اختراق الجدار العازل لولا تسليحها بكل تلك المواصفات.

فجيش الاحتلال يدرك أنه مهزوم فما هو يقوم بعقد الاجتماعات لمعرفة أسباب «التقصير» خلال هذه الحرب. وبرغم ذلك فنتيها هو ما زال يرفض فكرة الهزيمة والخسارة. فأى نصر وانتصارات بعد كل تلك الخيبات فجيشه لم يحقق سوى الإرهاب.

الانتصار الحقيقي يا دولة الاحتلال هو حينما يتجرأ جنودكم على مواجهة المقاوم الفلسطيني على أرض المعركة وجها لوجه لا بالاحتماء خلف صاروخ يطلقه من الجو أو قذيفة يطلقها وهو يظن نفسه محصن داخل دبابة أصبحت عاجزة عن توفير الحماية له. وهنا نذكر نتيا هو بالرسالة التي وجهتها «كتلة السلام» عام 2003 إلى جنرالات الجيش « قصفتم بالطائرات، قصفتم بالمدفعية، قمتم باغتيالات، عذبتم، دمرتم بيوتا، قلعتم أشجارا، صادرتم... جربتم كل شيء، ولم يبقى أمامكم أي شيء. إنكم مفلسون، حان الوقت لكي تستقبلوا من الجيش».

واليوم أطفال غزة يطالبون جيشكم بالاستقالة والخروج من غزة.

مصالح متبادلة - 1

تعتبر دولة الاحتلال الدولية الوحيدة التي قامت «بوعد» باطل ليس له سند قانوني أو شرعي.

فمن الشتات ودهاليز أوروبا ومعسكرات ألمانيا وصقيع روسيا وزقاق بولندا، سار القطار الصهيوني الشاذ اللاشعري بدعم أمريكي نحو أرض فلسطين. من خلال انتداب بريطاني إلى تقسيم غير مبارك، فعصابات وليس انتهاء بعضوية في الأمم المتحدة تحت مظلة أمريكية.

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية احتضنت مشروع تقسيم فلسطين الذي أشارت إليه اللجنة الموقدة إلى فلسطين في مايو 1947 من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة. بل وتعاونت مع الحركة الصهيونية على شراء الضمائر والأصوات لتمرير قرار التقسيم.

وقد جاء اعتراف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «ترومان» بعد دقائق من إعلان «دافيد بن غوريون» قيام الدولة. ولم يقتصر الأمر على هذا بل إن «ترومان» قام بتعيين سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في «تل أبيب».

كما أنها ساهمت بفتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون قيد أو شرط.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر حاضنة لليهود والأثرياء الداعمين للحركة الصهيونية فقد كانت التبرعات التي تصل إليها بملايين الدولارات في فترة قيامها وما سبق ذلك بسنوات. وكان أيضا أن تدخلت في إنقاذ دولة الاحتلال ماليا في أوائل الخمسينات عن طريق الضغط على جمهورية ألمانيا الاتحادية بدفع عشرات ملايين الدولارات.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفعل ذلك من أجل «سواد عيونهم» كما يقال، إنما لأنها صاحبة المصلحة الكبرى في إيجاد هذه الدولة في هذه الرقعة من الأرض.

وليس أدل على ذلك من قول «ترومان» عند قيام هذه الدولة : (لقد قامت «إسرائيل» في منطقة الشرق الأوسط لكي تتصدى لتيار النعرة الوطنية، فإذا لم تستطع أن تحقق هذا فلا أقل من أن تجتذبه بعيدا عن مصالح البترول الأمريكي في الشرق الأوسط). ومن هنا يتضح أن الهدف من مؤيدي التقسيم داخل الحكومة الأمريكية هو إنشاء دولة يهودية تكون بمثابة قاعدة أمريكية آمنة ومتطورة في الشرق الأوسط حيث تكون هي الجسر الرئيسي إلى آبار النفط العربي.

كما أنها أرادت من هذه الدولة الوليدة أن تكون سدا وجيشا تستخدمه في استراتيجيتها تجاه الوطن العربي عن طريق المصالح المتبادلة بينهما.

وهذا غيظ من فيض من الدور الذي قامت به الولايات المتحدة لمساعدة دولة الاحتلال على القيام وأخذ حيز صغير في الشرق الأوسط لكن مفعوله كبير.

وقد توالى المصالح المتبادلة بينها وحتى يومنا هذا في حربها على غزة 2023 - 2024.

مصالح متبادلة - 2

يقول الإرهابي الصهيوني دافيد بن غوريون في بدايات قيام الدولة «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير «إسرائيل»، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين».

كان من ضمن نجاح الخطة الصهيونية للاستيلاء على فلسطين السيطرة على منابع المياه التي تغذي البلاد، على رأسها جبل الشيخ ونهر الأردن وبحيرة طبريا وغيرها من المنابع المهمة والموارد. فما كان من الإدارة الأمريكية إلا أن مولت عدد من المشاريع المائية التي تخدم دولة الاحتلال وتحافظ على وجودها كقاعدة لها في الشرق الأوسط.

وحتى العدوان الثلاثي عام 56 الذي كان من أحد أسبابه المعلنة تأميم قناة السويس من قبل رئيس مصر جمال عبد الناصر، كان للولايات المتحدة الأمريكية يد خفية فيه، مع أن الدول التي كانت في الواجهة هي بريطانيا وفرنسا ودولة الاحتلال.

وبصرف النظر عن الأسباب سواء كانت تأميم القناة أو رفض الرئيس عبد الناصر الدخول في حلف بغداد أو غيرها من الأسباب التي جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية هي الرأس المدبر لهذا العدوان الذي في حقيقة الأمر كان رباعيا لا ثلاثيا.

حيث استخدمت الأخيرة دولة الاحتلال لافتعال مثل هذا العدوان. وما قرأنا عنه من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ودورها الإيجابي في وقف العدوان على مصر هو كذب وتزييف للحقائق. فدورها في وقف العدوان إنما جاء من قبيل إخضاع بريطانيا وفرنسا لها. ولكي تثبت للعالم الغربي أنها الزعيم، وخاصة بعد

أن خرجت بعد الحرب العالمية الثانية كأضخم قوة في العالم. ما أدى إلى تحول أوروبا إلى تابع ومنفذ لقراراتها. أما دولة الاحتلال فأيقنت أن لا بقاء لها ولا استمرار من دون دعم هذه القوة العالمية.

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بالتغلغل في أفريقيا بعد أن قامت بتتحية بريطانيا وفرنسا بفضل دولة الاحتلال وموقفها وخاصة بعد الاستيلاء على مدينة «ايلات» أم الرشراش سابقا. الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بالتسلل إلى أفريقيا وإقامة الشركات الأمريكية تحت قناع يهودي.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة بعد 56 كانت قد لعبت دورا بارزا في تقليص قضية فلسطين واختزالها إلى قضية للاجئين، فأنشأت منظمات الإغاثة وعلى رأسها «الأونروا» بشكل مؤقت لحين تدوير هؤلاء اللاجئين في الدول التي استقروا بها.

هذا ما ظنته الولايات المتحدة وذيها اليهودي. لكن هيهات.. ففلسطين شمس لا تغرب ما دام هناك قلب ينبض بقضيتها. فكلما حاولوا طمسها وتغييبها، انتفض هذا القلب.. وكان 7 أكتوبر 2023، اللهب الذي أحرق غطرسة أميركا ودولة الاحتلال.

مصالح متبادلة - 3

قامت الولايات المتحدة الأمريكية قبل حرب الأيام الستة عام 67 على تدعيم اقتصاد دولة الاحتلال وربطه باقتصادها . وذلك بسبب العلاقة المتداخلة بين رأس المال الصهيوني والرأسمالية الأمريكية، حيث يسيطر الرأس مال الصهيوني على مليارات الدولارات التي تتوزع على مختلف النشاطات الاقتصادية في الولايات المتحدة وبالتالي فالمستثمرين اليهود هم المسيطرون على تلك العمليات الاقتصادية ومراكزها . وهذه واحدة من المصالح المتبادلة التي نشأت بين الدولتين .

وتعتبر دولة الاحتلال من وجهة نظر امريكا السد المنيع الذي اعتمدت عليه لوقف النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية وخاصة في مصر وسورية، بالإضافة إلى العراق بعد نجاح ثورة 1958 . وكان الهدف إجهاض حركة التحرر العربي بهدف السيطرة على موارد الشرق الأوسط وخاصة النفط .

لذلك قامت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي «جونسون» الذي عرف بتعاطفه مع اليهود بتزويد دولة الاحتلال بصفقة أسلحة ذات أهمية، تشمل دبابات وطائرات متطورة . ولا بد هنا أن نتطرق إلى ذكر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الذي يمتلك معظم الأصوات في مجلس الشيوخ والذي يساهم في دفع حكومة أمريكا لتغدق بأنهار لا تتضب من الأسلحة والإعانات على دولة الاحتلال، بالإضافة إلى الدعم السياسي . وفي عام 67 عندما تأكدت الولايات المتحدة أن دولة الاحتلال ستريح الحرب، أعطتها الضوء الأخضر للبدء بالهجوم الجوي . وفي الوقت ذاته ابلغت الرئيس عبد الناصر بأن يعتمد عليها في معارضتها لقيام اي عدوان في المنطقة .

كما نسقت مع رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي للتعاون الثنائي لمواجهة مشكلة الصراع بين العرب ودولة الاحتلال، وطلب منها مساعدته في عدم قيام مصر بأي عملية عسكرية استباقية ضد دولة الاحتلال. غير أن هذه الحرب وقعت لكن بضرية استباقية من قبل دولة الاحتلال وبمباركة أمريكية ومساعدات عسكرية ودبلوماسية قدمتها الأخيرة لدولة الاحتلال في مجلس الأمن، وبذلك وقّرت الوقت لتحتل الأخيرة أراضي ثلاث دول عربية. وللمرة الأولى أصبحت الولايات المتحدة تشرف على المواصلات بين أوروبا القديمة وبين جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى، ما أتاح للعسكريين الأمريكيين الإشراف بسهولة على مصادر النفط العربي. دولة الاحتلال فوسعت من رقعتها وتوسعت. وحققت أهدافها في ضم القدس واحتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وغيرها من الأهداف واليوم في حربها على غزة 2023 - 2024 نجد بأن التاريخ يعيد نفسه. فالولايات المتحدة لم تتخلى عن قاعدتها ومنطقة نفوذها وذيلها اليهودي. فما هي تقف خلفه وتحاول المحافظة على أمنه بكافة الطرق والوسائل سواء كانت شرعية أو غير شرعية...

مصالح متبادلة - 4

كانت المقاومة الفلسطينية بعد 67 قد صعّدت عملياتها بحيث أصبح لها دور لا يقل أثرا وخطرا عن دور جيش نظامي، وقد وُلد الوجود الفدائي تحديدا في الأردن الخوف في أوساط يهود الشتات داخل دولة الاحتلال. لذلك انتفض الاستراتيجيون اليهود للبحث عن طرق تصيب هذا الوجود في مقتل.

وبالفعل فقد عملت دولة الاحتلال بكل طاقتها على إنهاء هذا الوجود من خلال ضربه من الداخل وعزله عن الجماهير العربية. فقامت بتصعيد الخلافات بين فصائل المقاومة وقادتها من جهة، وبينهم وبين السلطات الحاكمة من جهة أخرى.

وبدأت في عام 70 بتصفية الوجود الفدائي على الأراضي الأردنية، وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأبرز في هذه التصفية.

ثم جاء عام 73 وكانت دولة الاحتلال قد وقعت في خطأ تقدير إمكانات القوات العربية المصرية والسورية بسبب أن الحرب جاءت مباغتة ومفاجئة لها بحيث أنها حطمت معنويات جيش العدو.

ولولا الجسر الأميركي لما تمكنت دولة الاحتلال من الصمود في الحرب. فخلال الساعات الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب اتخذت دائرة الدفاع الأمريكية إجراءات غير عادية لشحن الأسلحة المهمة لدولة الاحتلال.

وقد كان هذا الجسر الجوي عبارة عن سلسلة من الجسور، أضخمها هو الجسر الثاني والذي عُدَّ أضخم جسر عرفه التاريخ العسكري. وقد خرق مدُّ هذا الجسر الاتفاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها من أعضاء حلف الأطلسي.

وأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة قامت بتجريد وحدات الجيش الأمريكي السابع من أسلحتها في أوروبا والولايات المتحدة بهدف شحنها إلى دولة الاحتلال.

وبعد الحرب بدأت تحركات «كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك بين العواصم العربية من أجل إرساء السلام، لكن على الطريقة الأمريكية وليس لمصلحة العرب. فقد كان السلام المنشود يصب في مصلحة دولة الاحتلال، منطقة نفوذهم وقاعدتهم، فكانت «كامب ديفيد» عام 1978 والتحالف بين دولة الاحتلال والولايات المتحدة ومصر.

وصولاً إلى عام 82 والغزو اليهودي للبنان والدعم العسكري الأمريكي لدولة الاحتلال من أجل تحقيق أهداف سياسية لكلا الدولتين. ومن هذه الأهداف تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية، وإضعاف سورية وإقامة دولة موالية لليهود في لبنان. بالإضافة إلى إرهاب فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بهدف التسليم لكل ما تقترحه دولة الاحتلال عليهم.

ولهذا رفضت الولايات المتحدة خلال فترة الغزو ممارسة أية ضغوطات على حكومة «مناحيم بيغن» في إيقاف الغزو. وذلك لأن هذا الغزو فرصة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة بين الدولتين والتي كنا قد ذكرناها.

ومن الأهداف البارزة التي حققها الغزو إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بسبب الدور القدر الذي لعبه المبعوث الأمريكي «فيليب حبيب».

ومن المعلوم بأن جيش الاحتلال بغطاء من الكتائب اللبنانية قد ارتكب وانتهك الفظائع مثل مجزرة صبرا وشاتيلا دون رادع. وقد استعملت الولايات المتحدة وقتها حق النقض في مجلس الأمن الدولي لإسقاط مشروع إدانة دولة الاحتلال أو تطبيق أي عقوبات عليها.

واليوم يبرز الدور الأمريكي بشكل فاضح وعلني في حرب دولة الاحتلال على غزة 2023 - 2024. ولا زالت الأولى هي الداعم الرئيسي والمهم والمدافع الظالم عن دولة الاحتلال.

مصالح متبادلة - 5

كان «مناحيم بيغن» منذ مفاوضات كامب ديفيد قد وضع الأسس التي تقبل بها دولة الاحتلال فيما يدعى زيفا وكذبا «حل القضية الفلسطينية». هذا الحل الذي يتناسب مع مزاج دولة الاحتلال. وقد التزم رؤساء حكومة هذه الدولة وقادتها بتلك الأسس التي وضعها «بيغن» حتى يومنا هذا. كما أخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بعين الاعتبار في جميع مفاوضات السلام التي خاضتها دولة الاحتلال مع الطرف الفلسطيني. كما والتزمت بهذه الأسس الأنظمة العربية التابعة والمستسلمة لواشنطن.

أما عن هذه الاسس فتتضمن:

- عدم السماح بقيام دولة فلسطينية تتمتع بمقومات الدولة المستقلة.
- رفض إعادة الأراضي التي احتلتها دولة الاحتلال إلى القيادة الفلسطينية، لكن يُسمح بقيام سلطة ذاتية على الفلسطينيين في بعض المناطق مع إبقاء السيادة لدولة الاحتلال على الأرض. كما يحق لدولة الاحتلال تنفيذ عمليات أمنية داخل هذه الأرض.
- استمرار مشاريع الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية. وعودا إلى الانظمة العربية التابعة للولايات المتحدة والتي ربطت نظمتها سياسيا واقتصاديا وامنيا، مقابل الدفاع عن المصالح الأمريكية مثل النفط وحرية الأسواق وتواجد القواعد العسكرية على اراضيها. والأنكى من ذلك كله الحفاظ على أمن دولة الاحتلال وضمنان استقرارها وتفوقها. مقابل غض الطرف من قبل الولايات المتحدة عما تنتهكه هذه الأنظمة من انتهاكات وقمع لشعوبها وممارسة الفساد. ويجدر الذكر هنا ان الولايات المتحدة تستطيع

إزالة هذه الانظمة مجرد إجبارها على تطبيق الديمقراطية مع شعوبها، وهنا النتيجة ستكون معروفة وهي إزالتهم عن كراسيهم لا من قبل الولايات المتحدة بل من قبل الشعوب المقهورة. لذلك فهذه الأنظمة تعمل على كل ما ذكرنا من عار للاحتفاظ بتلك الكراسي. أما بالنسبة لأولئك الذين انحازوا للسلام الأمريكي وهرولوا نحوه بكل طاقاتهم من بعض القيادات الفلسطينية لظنهم ان الموقف الأمريكي سيكون إلى جانبهم في تقرير المصير وإقامة الدولة، فقد خاب ظنهم لان ما ظنوه يتناقض مع الأهداف الأمريكية بالحفاظ على قاعدة نفوذها «دولة الاحتلال».

ويكفي ان نذكر هنا بأن القيادات الأمريكية المتتالية كانت قد تعهدت ولا زالت بالتشاور مع القيادات اليهودية قبل اتخاذ أي قرار حول سياساتها في الشرق الأوسط وخاصة تلك المتعلقة بفلسطين. بل ودعم جهود دولة الاحتلال في توسعها داخل الأراضي الفلسطينية. فجاءت اتفاقيات أوسلو واولدها لا لمصلحة الشعب الفلسطيني بل جاءت لتصب في خدمة دولة الاحتلال ولتحسين وضعها وجعله أفضل مما هو قبل أوسلو.

فبعد أوسلو لم يتوقف التوسع وإقامة المستوطنات في مناطق الحكم الذاتي ولم تتوقف الحواجز المهينة ولا الجدران العازلة العنصرية ولا توقفت الاعتداءات على الأراضي ولا عمليات الهدم ولا الاعتقالات والأهم لم تتوقف الاقتحامات التي يقوم بها قطعان المستوطنين للمسجد الأقصى، بل ازدادت وأصبحت أكثر وحشية، وها هي بقرااتهم الحمر قد أصبحت جاهزة، يهددون بذبحها والتطهر من دنسهم وهدم مسجدنا المبارك وإقامة هيكلهم المزعوم. والكارثة الكبرى هو التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال. وكل ذلك بمباركة أمريكية.

ولهذا كانت 7 أكتوبر التي كشفت المستور وأسقطت الأقنعة وأيقظت الوعي العربي لدى الشعوب ومن هنا يبدأ التحرير بإذن الله.

ماذا لو انهارت الأحلاف!

كان الاتحاد السوفياتي من أول من سارع بقيادة «ستالين» المؤيد لقرار التقسيم بالاعتراف بدولة الاحتلال عند الإعلان عن قيامها. وقد أعلنت هذه الدولة وقتها انتهاج سياسة «عدم الانحياز» إلى أي من الكتلتين المتخاضمتين اللتين نشأتا في نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أنها نكثت بوعدها وانحازت إلى الكتلة الغربية. وهذا طبيعي، فلو بحثنا عن رأس المال اليهودي فسنجده حتما في نيويورك وفي العالم الغربي، لا في موسكو أو عواصم الكتلة الشيوعية.

وقد شكل هذا الانحياز من طرف دولة الاحتلال صفقة في ذلك الوقت للاتحاد السوفياتي الذي لم يساهم بقوة في قيام هذه الدولة وحسب إنما عارض مشروع الوصاية الدولية الذي كان لمصلحة الشعب الفلسطيني وهو مشروع أميركي بتاريخ 20 أبريل 1948 يدعو إلى وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة بهدف ملء الفراغ الذي تركه الانتداب.

ولأن الدولة الوليدة كانت وقتها بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي لن تأتي بطبيعة الحال إلا من العالم الغربي، فجدفت بكل قوتها لتكون الحصن الغربي في الشرق. وكون هذا الحصن محاط بدول الشرق العربي والإسلامي، كانت بحاجة إلى الحفاظ على البقاء عسكريا وأمنيا وهذا لن يتحقق إلا عن طريق الانضمام إلى أحلاف عسكرية. ومن غير الولايات المتحدة الأمريكية ستضمن لها التفوق العسكري القوة التي تحفظ لها المسألة الأمنية.

ومن هنا اكتسبت دولة الاحتلال عداوة الاتحاد السوفياتي الذي كان قد دخل حربا باردة مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

وظل هذا العداء قائماً حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بين روسيا الجديدة وأمريكا. فكانت دولة الاحتلال هي المستفيد الأول. ذلك لأنها الدولة التي تربط بقاءها ودوامها على استمرار النزاع بين الشرق والغرب.

المهم أن هذه الدولة وقت قيامها كان دورها الاستراتيجي قد التقى الاستراتيجية الأمريكية من حيث إنشاء تكتلات دفاعية في منطقة الشرق الأوسط ضد محاولات التوسع السوفياتي.

والمحافظة على أمن دولة الاحتلال عن طريق السيطرة على رقعة الشطرنج التي كانت هذه الدولة هي قلبها. فاغرقت أحجار الرقعة البرجوازيين بالترف وأغرثهم بالكراسي ودفعتهم للاعتراف بدولة الاحتلال. بل وسلطتهم على شريحة المستضعفين بل وكممت أفواههم عبر الأنظمة الديكتاتورية. وهددت تلك الحجارة المرفهة بأنها ستفرض عليها الأنظمة الديمقراطية لتسمح لأولئك المسضعفين بإزاحتها. فسكتت وأدركت بان بقاءها من بقاء دولة الاحتلال وبهذا حافظت على أمنها من الخارج.

كما قامت الولايات المتحدة بتوفير الدعم العسكري والاقتصادي والمادي بهدف التفوق على العرب.

وفي المقابل استخدمت الولايات المتحدة دولة الاحتلال لتكون قاعدة لأسلحتها لضمان التدخل السريع من قبلها بمنطقة الشرق الأوسط، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يسعنا ذكرها الآن. والأهم من ذلك سيطرة الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط.

واليوم في حربها على غزة عندما اعتمدت دولة الاحتلال الرواية التوراتية والملكية اليهودية المترتبة عليها بديلاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وقف الكونغرس الأمريكي مصففاً لادعاءات بنيامين نتنياهو الأسطورية التي تدعي ملكية أرض فلسطين وحق اليهود التاريخي بها. كيف لا، وهي الحليف الأقوى والمسيطر؟

لكن ما الذي من الممكن أن يحصل لو انفرجت الأمور بين روسيا والولايات المتحدة وحل بينهما السلام؟ ولو انهارت الأحلاف بين دولة الاحتلال والولايات المتحدة وخاصة أن هناك من الأميركيان من يعتبر هذه الدولة عبئاً أكثر من كونها حصناً، ومصاص دماء يعتاش على أموال شعبها، ما الذي سيحصل لهذه الدولة التي أصبحت بعد حربها على غزة منبوذة من الجميع؟

طفل الأمس مقاتل اليوم

عندما استولت دولة الاحتلال عام 67 على قطاع غزة، بدأت بقبضه عن طريق إغراقه بالمستوطنات وهو القطاع الضيق الذي يختنق بسكانه. وتوسعت كما حلم آباءه المؤسسون. كما استغلت هذه الدولة حاجة القطاع المنهار اقتصاديا وفقره فاستفادوا من العمال الفلسطينيين الأجراء داخل مدنهم ومستوطناتهم، وكلفوهم بالأعمال التي يشمئز من القيام بها يهود الشتات بأجر مهين. ناهيك عما ارتكبه الجيش فيما سمي بعمليات «تطهير» أي القبض على الفدائيين الذين بدأوا بتنفيذ عمليات مسلحة ردا على طغيانهم واستبدهم لسكان القطاع. فكان جيش الاحتلال يقتحم المنازل بحثا عنهم، يهين النساء ويعتقل الرجال ويروع الأطفال.

فكيف لا يتحول هؤلاء الأطفال إلى أعداء ومقاتلي المستقبل؟

أطفال واقع صنعته غطرسة الدولة المحتلة. أطفال الواقع المأزوم والحكم العسكري الظالم والحصار المقيت، أطفال الترويع والإهانة الذين شاهدوا عدوهم يستخدم ضدهم وضد أهلهم جميع أنواع القوة الجيانية. أبناء واقع الجوع وقلة الموارد.

هؤلاء من أراد هذا العدو تدجينهم، ووطنوا أنهم سيركعوا أمام بطش رشاشاتهم وصواريخ طائراتهم ونابالهم. إلا أن ظنونهم

كذبتهم. وهم اليوم مصدومين من قوة الذي ظنوه ضعيفا!

هذه الدولة ما علمت أن قوة الضعيف قد تحولت إلى قوة خرجت عن سيطرتهم بسبب بطشهم. قوة أحبطت مخططات عظمى خبيثة.

عدو لم يتوقع أن يبتكر الذي ظنه ضعيفا ذات يوم، أساليب قتال وإرادة دمرت غطرستهم وشوفينيتهم.

صدمة العدو كانت كبيرة وقوية أمام مقاومة بأسلحتها المتواضعة حين انهارت منظومات أسلحتهم المتطورة وانهارت معها غطرسة أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبقية دول الشيطان. انهارت قوة العدو التي كان يظنها العالم رادعة، فغدا الرشاش بيده أداة انتقام. انتقام من ماذا؟ لخساراتهم؟ لجبنهم؟ المقاومة التي خبرت نقاط ضعفهم لعقود هاجمتهم من خلالها فأصابتهم في مقتل.

وها هو الحاخام السفاردي الأكبر «يتسحاق يوسف اليوم في حربها على غزة 2023 - 2024» يقول إذا أجبرونا على الانضمام إلى الجيش فسنغادر جميعا خارج «إسرائيل».

فهذا الحاخام لا يهدد باسم طائفته إلا بسبب جبنهم وخوفهم من المواجهة في غزة، لأنه يعلم ما اقترفت أيديهم التي لا زالت تتلخخ بدم الأبرياء وهو يعلم أيضا أن هذا المقاوم الذي سيقف أمامه، هو طفل أمس الذي غدا اليوم مقاتلا جبلا تهابه دول. يروونه قبلة ولا يراهم أكثر من حصاة غارقة في وحل خساراتهم.

إلى زوال

الشعب اليهودي في دولة الاحتلال منقسم على نفسه في مجتمع غير مستقر، خائف على الدوام. يعاني من الداخل أزمات كثيرة، أزمة في التعليم، أزمة في الصحة، أزمة عنصرية، الاستعمار، تسيد الأحزاب الدينية المتطرفة وسيطرتها على مفاصله.

شعب لا يجتمع إلا على حرب أو عدوان أو توسع، أو عليها مجتمعة. دولة تعتمد على القوة، توظف كل ما لديها من موارد وطاقات لاحتياجاتها الأمنية بما في ذلك استقطابها يهود الشتات وشراء الأسلحة إلى بناء الجدران العازلة والقبة الحديدية وغيرها. لكن هذه الموارد تنفذ والطاقات تستنزف، ودولة من غير موارد وطاقات لا بد بأنها ستزول.

وهذه الدولة تمثل الحصن الغربي والإسفين الذي دُقَّ في قلب الشرق العربي.

عملية طوفان الأقصى يوم 7 أكتوبر نجحت في خلخلة هذا الإسفين، فأطل برأسه البشع ودخل حالة حرب دموية ضد المدنيين ليعلمهم درس عدم رفع الرؤوس في حضرته، إلا أن أهل غزة رؤوسهم لا تتحني إلا لله، وإيديولوجية عمليات الانتقام التي أسسها آريئيل شارون لن تغدو سوى الأفعى التي ستفجر يوماً من سمها.

وحالة الحرب التي تدور رحاها في غزة ليست في صالح العدو رغم تبجحه بالانتصارات الكاذبة، غير أن هذه الحرب ليست إلا العجلة التي تسير بدولة الاحتلال نحو الهاوية، نحو النهاية والزوال. ودولة العصا تكسرت وتهشمت أمام إرادة المقاومة، وصورة ضعف جيشها انعكست في مرآة خسرانهم. فها هم يتكبدون الخسائر بالمليارات والأخطر الخسائر النفسية، فبعد كل هذا هل نستطيع القول بأن جيش الاحتلال انتصر في هذه الحرب؟

هل حققت الأمن الذي تسعى إليه؟ هل حققت أهدافها في غزوة؟ هل أعادت مستوطني الغلاف الذين أصبحوا لاجئين في «تل أبيب»؟ هل نجحت في تهجير سكان غزوة إلى خارجها؟ حقيقةً، ما الذي أحرزته دولة الاحتلال سوى المجازر والإبادة الجماعية التي ستلغنها حتى في قبورهم؟ ما الذي أحرزته سوى كشف بشاعتها ودمامتها أمام العالم؟ وهل اكتفى أولئك الذين يمتلكون غريزة سفك الدماء من سفكها؟ هل فرغ الحاقدون الجبناء شحنات حقدهم في شعب أعزل؟ إلام يسعى بنيامين نتنياهو؟ إلى الحصول على لقب أكبر جزار في تاريخ دولة الاحتلال في كتب التاريخ؟ إننا نقول له اليوم كفى، لقد حققت ما تسعى إليه، وتفوقت على بيغن وشارون وغيرهم من جزاري الدولة الفاشية. بل لقد سبقتهم بأعمال كثيرة في الأعمال الإجرامية وحصلت على لقب مجرم حرب بامتياز بل ومصاص دماء. غير أنك فاشل، فلقد جزار ومجرم لم تمنحك قتل المقاومة ولا حدوداً إضافية من الكعكة. بل إن جُلَّ إنجازاتك والحمد لله أنك تقود دولتك المزعومة إلى الزوال والخراب.

المحتويات

- 5تقديم
- 9علمونا يا أهل غزة
- 11المراد الذي يؤرق نبتياهو
- 13ليس لهم شبر واحد
- 15هذا هو وقت الحقيقة
- 17حامي الأمن اللاأخلاقي
- 19جذور حماة الأمن
- 21الدبابة أم المقاتل؟
- 23لا عهد لهم
- 25روبونات التميمة
- 27سياسة فاشلة
- 29اضطراب مقابل ثبات وشراسة
- 31جاري البحث عن المدعو -جيش الشعب-
- 33مجزرة الطحين، سرديّة من هو الشرير؟
- 35ذريعة الأنفاق
- 37المستعربون، القاتل الصامت
- 39عدوان أسقط المواثيق
- 41دروع بشرية
- 43إنسانية عارية

- 45 عقوبات جماعية.
- 47 الأعراض الجانبية.. ذريعة أم جريمة؟
- 49 التحريض على الإبادة.
- 51 لعبة الموت
- 53 الملكية المدنية
- 55 بين فكي كماشة.....
- 57 الاعتقال اللاشعري
- 59 اختفاء قسري
- 61 وبات القطاع حقل تجارب.....
- 63 تكميم أم تواطؤ
- 65 التعذيب، انتقام أم انتزاع.....
- 67 النساء والحرب.....
- 69 إنهاء القوانين الدولية والإنسانية 100 %
- 72 إلى محكمة العدل الدولية.....
- 74 كلمات مقنّعة.....
- 76 76 عاما ولا زالت طور التكوين
- 79 تحت غطاء الأمم المتحدة.....
- 82 لماذا يهددون بمغادرة البلاد؟.....
- 84 عقيدة بالوراثة
- 87 إتفاقيات ام تواطئ؟
- 90 حرب الصحون الطائرة
- 92 ما الذي أعاده 7 أكتوبر

94بدأها العمل وأكملها اليمين
96عن الشماتة أتحدث
98سياسة إلباهو ساسون، هل نجحت؟
100ما الذي حصل؟؟
1021 - مصالغ متبادلة
1042 - مصالغ متبادلة
1063 - مصالغ متبادلة
1084 - مصالغ متبادلة
1115 - مصالغ متبادلة
113ماذا لو انهارت الألف!
116طفل الأمس مقاتل اليوم
118إلى زوال

